الحداثة البديلة – جغرافية ثقافة التنمية

مايكل واتس

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

"إن "التنمية" بعبارة أخرى هي الاستشراق المتحول إلى علم للعمل في العالم المعاصر.
(أخيل جوبتا، 1998)
لا يوجد أبدًا فهم ذاتي ذري ومحايد ؛ بل يوجد فقط كوكبة (كوكبة كوكبنا) تميل إلى إلقاء أسطورة هذا الفهم الذاتي كجزء من خيالها . وهذا هو جوهر النظرية الثقافية للحداثة . (تشارلز تايلور، 2001)

الواقع السيء، والجغرافيا الناشئة

لا شك أن الخبير الاقتصادي جيفري ساكس جزء من مؤسسة التنمية ، هو المدير الحالي لمركز التنمية الدولية في جامعة هارفارد ، وهو شخصية دولية في المناقشات حول الإصلاح الاقتصادي في كتلة ما بعد الاشتراكية (كمناصر شجاع لـ"العلاج بالصدمة") ، ومنتقد أحيانًا لبرامج التقشف التي ينفذها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، ومؤيد لا يعرف الكلل مؤخرًا لفكرة أن الجغرافيا تسبب الفقر . ويقول ساكس إن كل المناطق الاستوائية تقريبًا ما تزال فقيرة ، لأن المناخ "يمثل نسبة كبيرة جدًا من التفاوتات عبر الوطنية والإقليمية في الدخل العالمي" (2001: 9). يتركز الإنتاج العالمي "بشكل كبير في المناطق الساحلية من المناطق المعتدلة" ، "الدول القريبة" (ساكس وآخرون، 2000: 73). وكما يقول زميله في جامعة هارفارد (والماركسي السابق) ريكاردو هوسمان ، فإن المشكلة هي حالة من "خطوط العرض السيئة" . إن الجغرافيا "الجديدة" للتنمية ـ الكتابان الأكثر مبيعاً "البنادق والجراثيم والصلب" (1997) لجاريد ستيل و"ثروة الأمم وفقرها" (1999) لديفيد لاندز يمجدان فضائل الجغرافيا المفيدة في المسيرة الطويلة للتنمية الاقتصادية ـ ويؤيدان ما أطلق عليه لورانس سامرز في خطابه في يونيو / حزيران 2000 إلى وزير الخزانة الأميركي آنذاك (ورئيس جامعة هارفارد حالياً) "استبداد الجغرافيا" .

فالعزلة ، والتربة الفقيرة ، والمناخ غير المستقر، وصعوبة الوصول ، وانخفاض الإنتاجية الزراعية ، والأمراض المعدية ، تعمل جميعها على تعزيز حلقة مفرغة من الفقر والتخلف . ويقولون **إن الجغرافيا لا ينبغي أن تكون قدراً ، ولكنها في واقع الأمر** كذلك بالنسبة لجزء كبير من العالم . والحل بالنسبة للذين يواجهون تحديات جغرافية يتمثل في جرعة جيدة من العولمة (هاوسمان، 2001: 53). بالنسبة للجغرافي ، فإن "العودة" إلى **دور الجغرافيا في الشؤون الإنسانية** ـ أو بالأحرى إلى الطبيعة والموقع والتضاريس كونها عوامل تحدد النمو والرفاهة ـ تلخص ببساطة أفكاراً ذات تعقيد نسبي كبير وعمق تاريخي (جلاكن، 1967) . ولكن في نموذج ساكس / هارفارد ، تحمل البيئة والمرض والعزلة رائحة نفاذة تعود إلى أواخر العصر الفيكتوري الإمبراطوري . أليس هذه هي القارة السوداء من جديد ؟ حسناً ، نعم ولا .

ففي رواية ساكس ـ تحتل الطبيعة والجغرافيا مكانة الصدارة ، ولكن ـ على النقيض من الخطابات التي دارت قبل قرن من الزمان ـ فإن دور الثقافة غير مرئي إلى حد كبير . إن هاوسمان وساكس وأصدقاؤه يشيرون بالفعل إلى "المؤسسات الاجتماعية" والأسواق كونها لبنات بناء ضرورية للنمو، ولكن مجازات الكسل والخصوبة والدونية العنصرية والعقلية المعادية للسوق ـ وهي السمات المميزة للإمبراطورية الفيكتورية ـ غائبة إلى حد كبير . إن الجغرافيا ـ بالأحرى ـ تشكل عائقاً مادياً أمام النمو، وخصائصها البيوفيزيائية قادرة

على إحداث دمار اجتماعي غير مسبوق : يقول ساكس في لمحة مدهشة : "ليس من قبيل المصادفة أن تحدث الإبادة الجماعية في رواندا" (2000: 15)! إن إراقة الدماء العرقية في وسط إفريقيا ، والتي نتجت عن مزيج قاتل من القومية العضوية والسياسات الفاشية(1999، HRC) ، يمكن قراءتها هنا كونها نتاجًا لـ "العيب الجغرافي" . إن المرور عبر "الجغرافيا الاقتصادية الجديدة للتنمية" هو بمثابة لفتة إلى إلسورث هنتنجتون ، وتصديق متغطرس على الاقتصاد والنمو الاقتصادي كونهما شرطًا أساسيًا للتنمية ، وترنيمة لا جدال فيها للقوى الأولمبية للسوق و "العلم والتكنولوجيا الحديثة." إذا كان للجغرافيا مكانة جديدة في الاقتصاد ، فإن العلوم السياسية لا يمكن أن تكون بعيدة بالطبع عن الركب . على سبيل المثال ، يرى عالم السياسة في جامعة برينستون جيفري هيربست (2000: 156-169) في ضعف الدول الأفريقية ما بعد الاستعمار "جغرافيا مواتية" إلى حد ما . إن حجم وشكل الأراضي الوطنية الموروثة ، إلى جانب الكثافة السكانية ، هي التي تحدد "بث" السلطة السياسية كشرط مسبق للاستقرار السياسي . ويزعم أن أفريقيا في "تصاميمها الوطنية" لديها الكثير مما هو مرغوب فيه .

إن كل هذا العمل ، الذي يعده الجغرافي المعاصر حالة سيئة للغاية من حالات العودة إلى الجريمة في العصر الفيكتوري ، يطرح بشكل حاد السؤال حول الشكل الذي قد تبدو عليه الجغرافيا النقدية ، أو جغرافية الثقافة النقدية لأغراض التنمية . وهذا يعني الجغرافيا القادرة على فهم ممارسات التنمية الفعلية (المؤسسات ، والمعارف ، والمهن ، وتراكم الثروة ، وأشكال تدخل الدولة ، وما إلى ذلك) من حيث الثقافة (السيميائية ، والتمثيلية ، والخطابية) والمكانية (الإقليمية ، والإقليمية ، والعالمية). ومن ناحية ، كانت **الثقافة** ، التي يُفهَم مفهومها على نطاق واسع كونها **ممارسات تنتج معاني تشكل** ما أسماه ريموند ويليامز (1961) **"طريقة حياة كاملة"** ، حاضرة دائمًا في الكثير مما يمر عده نظرية تنمية ما بعد الحرب ، بل وفي التنمية الاستعمارية أيضًا . كان البيروقراطيون الاستعماريون مهووسين بمكانة "التقاليد" في علاقتها بالقوة الإمبريالية والاستقرار الاستعماري . وفي حالة الحكم البريطاني غير المباشر، تم الإبقاء على "العرف" الأفريقي عمدًا (ولكن تم تحويله بالضرورة) في خلق ما يسميه ممداني (1995) "الاستبداد اللامركزي" . كانت العرقية ، سواء تم تفسيرها من حيث القبيلة أو السكان الأصليين ، في كثير من الأحيان هي شكل الحكم الاستعماري ، على الرغم من أن "القبائل" في الهند أو "الأقليات" في نيجيريا كانت اختراعات استعمارية جزئيًا .

كانت الحكومة الاستعمارية ، إذن، ثقافية في تصرفها : في الواقع ، عملت من خلال الثقافة المحلية على بناء ، أو محاولة بناء ، نوع جديد من الرعايا (الاستعماريين) تدريجيًا (سكوت، 1995). إن تدمير المجتمع الثقافي المحلي من قِبَل الرأسمالية الاستعمارية غير المقيدة كان ، بهذا المعنى ، سبباً في زعزعة استقرار الدولة الاستعمارية بشكل جذري ، وتهديداً سياسياً للسلطة الحضرية . وكانت الثقافة ـ المتجسدة في السلالة الغامبية أو الزعامة الروديسية ـ بمثابة الآلية للاستعمار المستقر الذي تتكاثر ذاتياً ، للمساعدة في تصنيع رعايا استعماريين مطيعين ("مواطنين أصليين سعداء") . وفي الوقت نفسه ، كانت التقاليد تشكل عقبة أمام الطاقات الشومبيترية والابتكار التكنولوجي الذي يغلي في كوخ الرأسمالية الاستعمارية (كوبر وستولر، 1995).

ويمكننا أن نقول الشيء نفسه عن نظرية النمو في الخمسينيات أو التصنيع القائم على إحلال الواردات في الستينيات . ولقد كانت هذه النظريات الثقافية أيضاً أشكالاً مختلفة ، حيث كانت تروج لأنواع معينة من التحف الثقافية وأنظمة الاستهلاك باسم نظرية غير ثقافية للحداثة ؛ وكما يقول تايلور (2001)، فإن هذا النوع من النظريات محايد ثقافياً ، لأن أي ثقافة تقليدية قد تختبر فوائد العقل . وقد استند خبراء الاقتصاد الذين استشهدوا بمنحنى العرض المنحدر إلى الخلف في ادعائهم إلى "اللاعقلانية" الاقتصادية الفلاحية المزعومة

أو **ثقافة الفقر**: باختصار، الميل الثقافي إلى إنتاج المزيد مع انهيار الأسعار بسبب النفور من المخاطرة ، أو قلة الجهد ، أو عدم تحقيق الاحتياجات .

كانت المعتقدات والأيديولوجيات الثقافية معارضة للأخلاق الرأسمالية وفكرة الإنسان الاقتصادي . والواقع أن نظريات التحديث لم تستطع قط أن ترى ما هو أبعد من الثقافة ـ ما عدته ثقلاً ميتاً للتقاليد ـ وعلى وجه التحديد ما هو أبعد من مجموعة أشكال الثقافة المناهضة للنمو الرأسمالي المستدام . إن الإفراط في الإسناد الاجتماعي (الطبقي) في الهند ، أو الافتقار الجذري إلى "تحقيق الاحتياجات" ("ن-آتش") في غانا ، أو غياب مؤشرات الحداثة (صناديق البريد ، والهواتف ، والسيارات) في بورما ، هي التي أشارت إلى التخلف الاقتصادي ـ ناهيك عن أن مثل هذه المؤشرات بلغت ذروتها التاريخية في ألمانيا النازية . وبطبيعة الحال ، فإن منظري التحديث يقرؤون الثقافة بوضوح من خلال نظريتهم الخاصة عن الحداثة !

إن المحتوى الثقافي لنظرية التنمية ـ المفهومة بهذه الطريقة غير الانعكاسية ـ الثقافة هي ـ ما يملكه الآخرون ـ لم يختف قط . والوزن الممنوح للقيم في "المعجزات" الصناعية الجديدة في شمال شرق آسيا ـ الأسرة التايوانية أو الكونفوشيوسية في كوريا الجنوبية (هفنر، 1998) ـ هو أحد الأمثلة على مثل هذه التنمية الثقافية . إن الميول الطفيلية المزعومة للاقتصاد الأخلاقي الأفريقي (هايدن، 1980) ـ حيث تصبح الدولة "الأسيرة" ، كما قال الروائي النيجيري تشينوا أتشيبي (1988) "عائلة كبيرة بائسة" ـ تشكل اتجاهاً آخر. ولكن مثل هذه التحليلات لا تفعل أكثر من تحديد الطرق التي تجعل بها الاختلافات الثقافية فارقاً في النمو : كيف تيسر، أو بالأحرى كيف تعوق ، التراكم الرأسمالي في محيط النظام العالمي . فهل هذا كل ما في الأمر ، أو قد يكون ، بالنسبة لجغرافية ثقافة التنمية ؟ والواقع أن الإجابة عن هذا السؤال ليس بسيطا ولا مباشرا ، وهو ما لم يكن متوقعاً ، ويرجع هذا جزئياً إلى أن الجغرافيين (وغيرهم) استكشفوا مجموعة متنوعة من السبل الفكرية ـ الشعبية المناهضة للحداثة ، وبدائل ما بعد الاستعمار ، والتنمية الهجينة على سبيل المثال لا الحصر ـ في بحثهم عن مثل جغرافية الثقافة هذه .

أود أن أنظم ملاحظاتي حول ثلاث حجج واسعة النطاق . **الأولى** هي أن العمل الثقافي النقدي بشأن التنمية يضع التنمية عمداً في إطار المشهد الأوسع للحداثة ، ولكن في القيام بذلك يمثل تحولاً من نظرية واحدة للحداثة (غير ثقافية) إلى أخرى (ثقافية) . وهذا يعني أن هناك تحولاً من نظرية تصف التنمية الانتقال من التقليد إلى الحداثة كونه "شكلاً من أشكال الحياة تتقارب نحوه كل الثقافات" إلى نظرية ترى أن الحداثة تتكشف في سياق ثقافي أو حضاري ، حساس دائماً لنقاط البداية المختلفة للانتقال ونتائجه المختلفة (تايلور، 2001). بعبارة أخرى ، **التنمية محددة بالثقافة والموقع ؛ إنها جغرافية ثقافة لا يمكن اختزالها**. ومع ذلك ، فإن وضع التنمية على مشهد حساس للثقافة لا يمنح وحدة الغرض أو التماسك النظري . يرى البعض التنمية على أنها فاشلة أو شيء يجب التخلي عنه ؛ ويسعى آخرون إلى تحديد الأساس الثقافي والتاريخي لتمثيل الغرب لذاته بالتفصيل .

إن حجتي الثانية تتناول العمل الذي يستكشف الأساس الثقافي للتنمية ـ المشاريع ، ومؤسسات التنمية وما إلى ذلك ـ من الناحية الإثنوغرافية : أي استخدام أدوات عالم الأنثروبولوجيا لاستكشاف المحتوى الثقافي لعمليات التنمية . ولا يوجد افتراض بأن هذا العمل له أجندة مشتركة ـ ولكنه يقدم عادة نوعاً من الإثنوغرافيا المؤسسية للتنمية ، سعياً إلى فهم كيفية تشكيل فئات التنمية المعينة ، والاهتمام بكيفية إنتاج وتمثيل أشكال السلطة التنموية . وبالنسبة للبعض ، فإن مثل هذا المشروع له غرض إصلاحي ـ إصلاح البنك الدولي ؛ ويريد آخرون خلق مساحة للتنمية الأصلية (أياً كان ما قد يعنيه ذلك) .

وتثير الحجة الثالثة مسألة الاختلاف : أي ما هو الاختلاف ـ الذي يحدثه الاختلاف ـ لأغراض تصور وإعادة تصور التنمية ، وعلى وجه التحديد التفكير في البدائل . وهنا أحاول أن أتعامل مع الأفكار ذات الصلة بالهجينة والعالمية . في ربط هذه الحجج معًا ، أريد أن أقترح أن جغرافية ثقافة التنمية قوية للغاية ولكن البحث عن البدائل غالبًا ما يكون قصير النظر سياسيًا ، ويسيء قراءة الرؤى التي يمكن اكتسابها من نظرية التنمية الراديكالية أو غير التقليدية (الماركسية على وجه التحديد)، ولديه القليل مما يقوله بشكل مفاجئ عن الاقتصاد والبدائل الاقتصادية ، وفي بعض الحالات يكون ببساطة رجعيًا سياسيًا ومناهضًا للحداثة بشكل فج بطرق لا تنصف فكرة الحداثة نفسها .

والواقع أن بعض الأعمال حول الحداثات البديلة - أو بعبارة أخرى ، رواية ما بعد الاستعمار للتنمية التي ترى الحداثة "ليست واحدة بل متعددة" ، "قديمة ومألوفة" و"غير مكتملة بالضرورة(Gaonkar 2001: 23 ")، - تعترف بالهيمنة غير المتنازع عليها للتحديث الرأسمالي . "لا مفر من ذلك ، كما يقول ديبيش تشاكرابورتي، في أي مكان في العالم (2001 :123) ! وبهذا المعنى ، أطرح السؤال حول ما إذا كانت جغرافية الثقافة النقدية للتنمية قد تصالحت بشكل كافٍ مع القوى الساحقة للحداثة الرأسمالية والنظريات القديمة العظيمة للحداثة التي استحضرها ماركس وغيره منذ فترة طويلة والتي أصبحت الآن خارجة عن الموضة . هل المطالبات بالتنمية الهجينة و"التكيف الإبداعي" مجرد محاولات يائسة لقراءة بعض الانتصارات الصغيرة ضد نظرية التحديث الويغية ؟

الحداثة

يتعين أن يرتكز مفهوم التقدم على فكرة الكارثة . **فالكارثة الحقيقية هي أن الأمور "تستمر على حالها."** (والتر بنيامين، 1969) لقد اتجهت الأعمال النقدية والمستنيرة ثقافياً حول التنمية خلال ثمانينيات القرن العشرين وما بعدها إلى حد كبير نحو رؤية مشروع التنمية نفسه كونه شكلاً من أشكال الحداثة (إسكوبار، 1992؛ فيرجسون، 1999؛ ميلز، 1999؛ باراجولي، 1991؛ روفل، 1999؛ ساكس، 1992). وبالنسبة لما أصبح الآن مدرسة **"ما بعد التنمية"** (راهناما، 1997)، كانت التنمية فضلاً عن ذلك حداثة فاشلة ذات أبعاد كارثية .

وبالتالي أصبحت التنمية كعملية كامنة وكمجموعة من النوايا ، وفقاً لرايموند ويليامز (1973) ، كلمة رئيسية فيما يتصل بالحداثة ، ومعانيها غير مستقرة ، ودائماً ما تكون ملفوفة بالمشاكل التي كانت تستخدم لمناقشتها . **وهذه المشاكل غربية وحديثة بشكل مميز** . ويقول جوبتا إن التنمية "تعيد ، في شكل لم يتغير تقريباً ، الفرضيات الرئيسية للتمثيل الذاتي للحداثة" (1998: 36): التقدم ، والعلم ، والعقل ، والتاريخ العالمي . إن هذا التمثيل الذاتي للحداثة من جانب الغرب من خلال الآخر يتنقل في مجموعة متنوعة من الأشكال الاستعمارية وما بعد الاستعمار ، وبذلك يصبح "سمة لا مفر منها للحياة اليومية" (1998 :37) في العالم الثالث .

إن علم الآثار المتعلق بالتنمية يتطلب إذن فهماً كاملاً للمكان ، وتحديد موقعه تاريخياً (في تتبع أنسابه ومعانيه المعقدة ، وخاصة في القرن الثامن عشر) ، وجغرافياً (فيما يتصل بمواقع الإنتاج ، وطرق الحركة ، وأنماط الاستقبال) ، وثقافياً (فيما يتصل بتمثيل الغرب لذاته ، والعقلانية ، والتنوير). وباختصار، فإن التنمية تفرض مجالاً تاريخياً دلالياً معقداً . وبطبيعة الحال ، كان لهذا التحول الحداثي النقدي تاريخ سابق بمعنى أن بعض المؤرخين الاقتصاديين مثل ألكسندر جيرشينكرون وخبير الاقتصاد التنموي ألبرت هيرشمان كانوا حساسين للغاية للمدة الزمنية التي يجب أن يتم فيها تحديد أي فحص نقدي للتنمية . إن الرواية الرائعة التي

قدمها هيرشمان (1986) عن العلاقة بين التنمية القائمة على السوق وفكرة التنوير حول النظام الاجتماعي المثالي ليست سوى مساهمة مبكرة في ما أصبح انهياراً حقيقياً للعلماء ، الذين استجابوا لوصية فريدريك جيمسون "بالتاريخية دائماً" . لم يكن التحول الثقافي والتاريخي في دراسة التنمية مجرد قطعة نظرية أو سياسية ، ولكي أبسط المشهد الفكري المعقد ، أود أن أسلط الضوء على أربعة خيوط أنسابية عريضة .

التاريخانية الجديدة

لاحظ فريد كوبر وراندال باكارد بحدة ، في نصهما التأسيسي حول التنمية والعلوم الاجتماعية ، أن مفهوم التنمية يجب أن يتموضع في : ""الظروف التاريخية ... المفهومة في علاقتها بالاتجاهات الفكرية ، والتحولات في الهياكل الاقتصادية العالمية ، والضرورات السياسية والديناميكيات المؤسسية "" (1997: 29). وقد اخترت أن أصف مثل هذا النهج ، مستعيرًا من عمل ستيفن جرينبلات وآخرين ، بأنه "التاريخانية الجديدة" .

وكان أحد الجهود المبكرة المهمة في هذا النوع هو عمل أرندت (1987) الذي رسم ، في نص خالٍ من الخطاب أو النظرية العليا ، الاتجاهات الفكرية المتغيرة وتداول الأفكار والأشخاص من الخمسينيات إلى الثورة المضادة الليبرالية الجديدة بعد ثلاثة عقود من الزمان . وببساطة ، قد يقول المرء إن فترة ما بعد الحرب مباشرة كانت تهيمن عليها من ناحية متغيرات نظرية النمو، حيث كان يُنظر إلى الدولة على أنها تلعب دورًا مشروعًا ونشطًا في تكوين رأس المال البشري والبنية الأساسية ، ومن ناحية أخرى التشاؤم التجاري إلى جانب الميل إلى استراتيجيات الصناعة البديلة للواردات والاعتراف بالحمائية الدولية .

وبحلول منتصف الستينيات ، كانت ما يسميه أرندت "الأهداف الاجتماعية" واضحة جدًا . وقد تميز التحول من عدم المساواة بين الدول والنمو الاقتصادي إلى الاهتمام بالتوظيف والرفاهة والفقر بالدور المتزايد لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ومنظمة العمل الدولية في المجال الدولي والدور المركزي لشخصيات مثل إتش دبليو سينجر ومحمد الحق وريتشارد جولي ، الذين بشروا بخطاب التنمية لإعادة التوزيع مع النمو ، وأولوية الاحتياجات الأساسية وقوى القطاع غير الرسمي .

ولقد احتوى برنامج العمل الحكومي على نبرة شعبية قوية ـ "الصغير جميل" ، و"الأعمال غير الرسمية" ـ بدلاً من التأكيد على وجود منصة "قوية" لإعادة التوزيع. ومع ذلك ، فإن حقيقة أن روبرت ماكنمارا ، الرئيس الجديد للبنك الدولي (الذي انتُخِب في عام 1968)، كان يتحدث بلغة المساواة وأفقر 40% ، تسلط الضوء على الانزلاق في التفكير بعيداً عن تمجيد النمو الاقتصادي في حد ذاته والناتج المحلي الإجمالي بكونه نجمه الهادي . وقد تساءل دودلي سيرز في خطابه المهم عام 1969 عما إذا كان افتراض أن معدل النمو الاقتصادي بنسبة 6% (هدف الأمم المتحدة) كان مفيداً دائماً ، وأشار إلى أنه في ظل بعض الظروف قد يكون خطيراً سياسياً بالفعل . لقد شكك سيرز، في هجومه على الناتج القومي الإجمالي ، في "معنى التنمية".

إن التعاقب السريع لأنماط التنمية ، من التنمية الاجتماعية إلى التشغيل إلى المساواة إلى القضاء على الفقر إلى الاحتياجات الأساسية ، يمكن أن يكون عرضة لجميع أشكال الردود الساخرة ، ولكن أرندت وغيره من الأعمال التاريخية الجديدة كشفت عن شيء من ديناميكياتها المؤسسية والسياسية وعلى وجه التحديد الدور الأساسي الذي لعبته جامعة ساسكس ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي الثلاثي الذي غير شروط المناقشة حول التنمية . ولكن بحلول منتصف سبعينيات القرن العشرين تغيرت النبرة مرة أخرى . فقد نبهت زيادات أسعار النفط والتضخم والركود ونقص الحبوب (إلى جانب الجفاف العالمي) ماكنمارا وآخرين إلى عدم المساواة الدولية والحاجة إلى النمو الاقتصادي بأي ثمن .

لقد عكست الدعوات إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد في عام 1974 خطورة الأزمة العالمية ، ولكن كبرنامج لإعادة التوزيع (في مقابل النمو) فقد كان هذا النظام في طور الولادة . ومع تقدم سبعينيات القرن العشرين ، تبخرت كل الأحاديث عن الاحتياجات الأساسية وإعادة التوزيع ، وتجاوزتها الثورة المضادة النيوليبرالية . وبحلول عام 1980 وظهور تقرير بيرج الشهير عن أفريقيا ، عادت الرأسمالية الاقتصادية الحرة إلى الموضة (توي، 1985).

إن قصة كيف ولماذا حدثت هذه الثورة المضادة ، ولماذا أصبحت مهيمنة بالطريقة التي حدثت بها ، ما تزال غير مروية إلى حد كبير (جور، 2000). إن استحضار صعود كول وتاتشر وريجان يشكل جزءًا من القصة ، ولكن فهم عملية التداول والمؤسسية - الشخصيات الرئيسية ، والمؤسسات الرئيسية ، وتشتت الأفكار واستقبالها وما إلى ذلك - يتطلب أيضًا تخصصًا غير موجود حاليًا ، ألا وهو الدراسة الثقافية ، أو ربما الإثنوغرافيا ، لاقتصاد التنمية (ثريفت، 2000). إن كتاب روزن (1985) عن جيل خبراء الاقتصاد الأميركيين ، بما في ذلك جورج أكيرلوف وستيفن هايمر، الذين لعبوا دورًا رئيسيًا في الهند ، هو نموذج لما هو مطلوب لإدراك صعود الليبرالية الجديدة العالمية ؛ إن كتاب هول (1989) عن تداول الأفكار الكينيزية بين الحربين العالميتين يشكل مثالاً آخر . وأود أن أضيف فقط أن ما يسمى بإجماع واشنطن الذي ميز هيمنة الليبرالية الجديدة على فكر التنمية في الثمانينيات والتسعينيات غير مستقر في حد ذاته .

إن نوع الصراع الذي وثقه ويد (1996) بين صناع السياسات اليابانيين ووزارة الخزانة الأميركية والبنك الدولي بشأن ما يسمى "معجزة شرق آسيا" يشكل مثالاً واضحاً على ذلك ؛ والصراعات السياسية داخل البنك الدولي المرتبطة برحيل اثنين من كبار مسؤولي البنك ، جوزيف ستيجليتز ورافي كانبور، تشكل مثالاً آخر (ويد، 2001). ولا ينبغي لأي من هذا أن يغير من حقيقة مفادها أنه بين عامي 1965 و1975 كان هناك نوع غريب من الانتفاضة في خطاب التنمية التقليدي . إننا نستطيع أن نجادل حول طول عمر هذا النموذج ومدى سخافة هذا النموذج . ولكن هذا النموذج كان بمثابة نقطة تحول حيث تم تهميش النموذج التكنوقراطي القائم على النمو في الخمسينيات . ومن الصعب أن نتخيل ، على سبيل المثال ، أنه بعد ثلاثين عاماً كان بوسع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينشر تقريره عن التنمية البشرية - وهي وثيقة مخصصة لتدابير جديدة للتنمية وتعزيز القدرات (سين، 2000) على حساب الدخل أو الاستهلاك - لولا انفتاح ستينيات القرن العشرين .

ومن بين رؤى أرندت ، التي تم شرحها في وقت لاحق (ينظر المساهمات في كوبر وباكارد، 1997؛ وكراش، 1995)، أن التنمية ، كونها مجموعة متغيرة من المعارف والممارسات التي تركز على الآخر النامي ، تتحدث عن حقائق الدول الرأسمالية المتقدمة ومشاكلها الداخلية بقدر ما تتحدث عن حقائق أفقر 40% من السكان . إن الرابط بين أحداث عام 1968 والتحول من التنمية كونها نمواً إلى التنمية كونها توفيراً للاحتياجات الأساسية يمكن وينبغي أن يُقرأ على وجه التحديد بهذه الطريقة . ولم يعزو أحد غير ريتشارد جولي ، أحد مهندسي هذا التحول ، هذا التحول صراحةً إلى "التشكيك المتزايد في النماذج الغربية الاستهلاكية والحضرية والصناعية" (كما ورد في أرندت، 1987: 108). وكان التشكيك في الكأس المقدسة للناتج القومي الإجمالي مشتقاً من الأزمة الاجتماعية التي عصفت باقتصاديات شمال الأطلسي . ولم يبتعد الخبير الاقتصادي الهندي ديباك لال (كما ورد في أرندت، 1987: 67) عن الصواب عندما لاحظ أن الاهتمام بالجانب الاجتماعي والمساواة وإعادة التوزيع يعكس إخفاقات الحلم الأميركي وعدم القدرة على حل مشكلة العرق وعدم المساواة في الولايات المتحدة على وجه الخصوص . وليس من قبيل المصادفة أن يبدأ أول خطاب ألقاه روبرت ماكنمارا ، والذي حدد فيه أفقر 40% من سكان العالم ، بمناقشة الفقر في الولايات المتحدة (واتس، 2000) ! إن معاني التنمية ودلالاتها السياسية تبدو جدلية إلى حد كبير؛ فالأفكار والأشخاص يتنقلون بين الشمال

والجنوب وبين مواقع الممارسة وإنتاج المعرفة . ويثبت أن اكتشاف نقطة أصلية ما في نشأة أفكار التنمية أمر صعب للغاية .

الحوكمة

يتعلق مجال العمل الثاني بالسياسات المؤسسية ، والتأمل الذاتي ، والبصيرة ما بعد البنيوية التي ترى أن التنمية عبارة عن مجموعة من الممارسات والتمثيلات الخطابية . ويمكن تفسير ممارسات التنمية كونها أشكالاً لما أسماه ميشيل فوكو بالحكم ، أي "تعطيل أشكال الحياة القديمة من خلال تحطيم ظروفها بشكل منهجي وبناء ظروفا جديدة في مكانها لتمكين ... أشكال جديدة من الحياة من الظهور" (سكوت، 1995: 193). إن فهم التنمية يعني إدراك كيفية هيكلة "مجال العمل المحتمل للآخرين" (فوكو، 1982: 221)، وكيف تعمل ثلاثية السيادة والانضباط والحكم من خلال مجموعة متنوعة من التقنيات والسياسات الجزئية للسلطة (من الخريطة إلى الإحصاءات الوطنية ، إلى أشكال المراقبة) على تحقيق حكم مستقر من خلال رعايا قابلين للحكم (لي، 1999).

ولقد أصبح يُنظَر إلى التنمية كونها "شكلاً يوميًا من أشكال تشكيل الدولة" (جوزيف ونوجينت، 1994). وقد رأى بعض أقدم الأعمال التي قام بها إسكوبار (1992؛ 1995) وميتشل (1995) **أن أعمال وأجهزة التنمية تشكل رابطًا بين القوة والمعرفة** ، ولكنها كانت ضعيفة من الناحية التجريبية وضحلة في فهمها لمؤسسات التنمية نفسها . وقد بدأت مجموعة من الدراسات الجديدة – التي حفزتها رواية فيرجسون (1990) الإثنوغرافية الممتازة – لمشروع تنمية في بوتسوانا – في استكشاف التنمية بطريقة مؤسسية ونصية أكثر رسوخًا ، وطرحت أسئلة صعبة حول كيفية إضفاء الطابع المؤسسي على أفكار التنمية وكيف قد تؤدي تدخلات التنمية الخاصة إلى الصراع بقدر ما قد تؤدي إلى الموافقة ؛ كما بدأت في فحص الديناميكيات الداخلية وتعقيدات المنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف الكبيرة والمتباينة داخليًا . إن هذا النهج يأخذ البناء الاجتماعي للمعرفة (من قبل من ، وأي مواد ، وبأي سلطة ، وبأي تأثيرات) والعلاقات بين المعرفة والممارسة المؤسسية على محمل الجد ، وبذلك يمكنه تحديد الصراعات والمساحات التي يمكن أن تحدث فيها تغييرات مهمة . إن رواية جرين (1999) لكيفية انتقال الأفكار المالتوسية عبر الزمان والمكان ، وربط نفسها بأجندات الليبرالية الجديدة والنسوية والبيئية في أماكن وأوقات محددة ، هي ببساطة مثال واحد على ما تم تجاوزه في العمل السابق كونه "نقلًا" غير إشكالي للأفكار.

إن التحليل الدقيق الذي أجراه جاردنر ولويس (2000) للورقة البيضاء التي أصدرتها حكومة بلير بشأن التنمية الدولية من الممكن أن يبين لنا من الداخل كيف أن التغيرات في الأفراد وتحولات توازن القوى بين جماعات المصالح داخل وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لها عواقب على كل من تصميم وممارسات العمل التنموي الفعلي . وتركز العديد من المساهمات في التنمية الدولية والعلوم الاجتماعية (كوبر وباكارد، 1997) على **العلاقات بين التخصصات الأكاديمية وممارسة التنمية** . ويكشف شاربلس (1997) كيف أن علم السكان كونه تخصصاً عملياً يتطلب التقاء العمليات الفكرية والسياسية التي لعبت فيها المؤسسات الأميركية الكبرى مثل روكفلر وفورد دوراً محورياً في الوساطة . ولقد روى بيركنز (1997) قصة عالمية ومؤسسية وسياسية مماثلة في روايته النموذجية لتقاطع القمح والجينات والحرب الباردة في نشأة وانتشار تكنولوجيات الثورة الخضراء . وبعض الأعمال التي وصفها ماك إيوان في الفصل الحادي والعشرين من هذا المجلد حول النسوية وعلاقتها بالتنمية لها صلة وثيقة بمثل هذه الدراسات.

وتتناول بعض الأعمال الأكثر إقناعاً في هذا السياق البيئة ومؤسسات التنمية الوطنية / المتعددة الأطراف . على سبيل المثال ، ركز كتاب كانديس سلاتر (1994) الممتاز عن الأمازون على الطرق التي يتم بها تفسير مناطق أو بيئات معينة لأغراض التنمية . إنها تكشف عن صور شعبية عابرة للحدود الوطنية للمنطقة وتحلل الآليات الأدبية والإعلامية والثقافية الأخرى التي تساهم في ما أسميته في مكان آخر "التشكيل البيئي الخطابي" (بيت وواتس، 1996؛ ينظر أيضًا جوثمان، 1997). في روايتها ، تعمل السرديات الإدينية أو الطبيعية للأمازون دائمًا على الصمت (ليس للهنود صوت أو ليس لديهم صوت خاص بهم)، أو الاستبعاد أو التشويه . تنتهي سلاتر باستفزاز مفاده أن هناك غيابًا لصور متنافسة للأمازون : ولكن في ظل أي ظروف يمكن للصور المتنافسة أن تتنافس حقًا ؟

هل تتمتع هذه الصور والإنشاءات للمظاهر الطبيعية حقًا بالقوة والتأثير الضمني في هذه السرديات ؟ هل هي "مجرد" صور ولا علاقة لها بالحواف الصلبة للاقتصاد السياسي والتدمير البيئي ؟ إن رواية ميتشل (1991) عن تصورات المطور لوادي النيل – الغريب ، المكتظ بالسكان ، الذي لا تاريخ له - تحاول تفكيك نماذج وافتراضات التنمية التقليدية بطريقة مماثلة ، مؤكدة ما لاحظه ألفريد هيرشمان قبل أربعة عقود تقريبًا ، وهو أن التنمية " تعتمد على مجموعة من الافتراضات الساذجة وغير المثبتة والمبسطة إلى حد ما "(1968 : 23() . يمكن أيضًا التعامل مع أشكال إنتاج المعرفة البيئية وغيرها من أشكال التنمية من خلال "المجتمع المعرفي" ، أو مجتمعات الخبرة التنموية .

وهنا المعرفة هي العلم الغربي ، أو بالأحرى العالم الكوزموبوليتاني والخبير وصانع السياسات .

وقد زعم بيتر هاس (1990) في سياق فهم الاتفاقيات الإقليمية والعالمية (المتعددة الأطراف) أن عملية بناء الإجماع والعمل الجماعي بشكل عام تقوم على المعرفة والتفسير. وهذا يعني أن التعاون التنظيمي الدولي يتغذى على عدم اليقين العلمي الأساسي بشأن البيئة التي تضمن أن تسعى الحكومات إلى الحصول على مستشارين موثوقين (خبراء) يكونون ، إلى الحد الذي يشكلون فيه جزءًا من المجتمعات المعرفية ، أكثر أهمية للحل السياسي من محتوى الأفكار في حد ذاتها . وتتحدد الاختلافات عبر الوطنية في سلوك الدولة من خلال الاختلاف في اختراق الخبراء (المجتمعات المعرفية) وتأسيسهم .

ويُنظَر إلى التعاون في مجال التنوع البيولوجي والأوزون الستراتوسفيري على هذا النحو كونهما أمثلة على القوة المعرفية والبيروقراطية التي يتمتع بها الخبراء العلميون . وهذه حجة قدمها أيضًا بينتون (1996) لصالح اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية ، والذي يزعم أن الدوائر التجارية والبيئية التي اجتمعت حول خفض التعريفات الجمركية خلقت في الواقع حوارًا - مجتمعًا من الخبراء عبر الوطنيين - لم يكن موجودًا حتى ذلك الحين . بطبيعة الحال ، هذه المجتمعات المعرفية مسامية ، وفي البيئات المحلية ، تنتقل المعرفة بين مجتمعات المعرفة العلمية والمجتمعات المحلية ؛ وعلى "واجهات المعرفة" هذه (لونج آند لونج، 1993) تكون الأسئلة حول كيفية عمل التفسير والسلطة والممارسة - على سبيل المثال على مستوى المزارع - أكثر تعقيدًا ، مما يشير إلى أشكال معقدة من المعرفة الهجينة المتداولة (جوبتا، 1998).

إن المجتمع المعرفي لديه تقارب مع مفهوم علم البيئة السياسية "النماذج التقليدية" (ليتش وميرنز، 1996) التي تطورت في وحول مؤسسات وممارسات معينة تفترض وضعًا مهيمنًا ، وغالبًا ما يكون غير متنازع عليه . وقد فحص بعض من أكثر الأبحاث الجغرافية إثارة للاهتمام سياسات الحفاظ الاستعماري وما بعد الاستعمار . تتبعت فيونا ماكنزي (1997) خطابات تآكل التربة والحفاظ على الأراضي في ثلاثينيات القرن العشرين إلى الصراعات السياسية المعقدة بين الدولة الاستعمارية والمستوطنين البيض والمحميات الأصلية . إن كتاب نيومان الممتاز "البرية المهيبة" (1999)، والذي يتناول إنشاء منتزه أروشا الوطني في

تنزانيا والأفكار المتعلقة بالمظاهر الطبيعية والطبيعة والتي كانت وراء استيلاء الدولة على الأراضي من مجتمعات الفلاحين المحلية ، يشكل توضيحاً مقنعاً بشكل خاص لكيفية تقاطع التمثيلات الثقافية والتاريخية للطبيعة مع الحكم الاستعماري وما بعد الاستعمار .

إن إعادة تفسير ليتش وميرنز (1996) لفسيفساء الغابات والسافانا في غرب إفريقيا هي تفكيك دقيق يستخدم الدراسات التاريخية إلى جانب التحليل المحلي التفصيلي لعلم البيئة الزراعية لتأكيد ما يفترضه علم البيئة "غير المتوازن" الجديد ، ألا وهو أن نماذج الذروة للركود البيئي غير مفيدة . ولكن هذه النماذج الثابتة تدخل في الممارسة الإدارية (الاستعمارية وما بعد الاستعمار) لتعزيز فكرة الغطاء الحرجي في غينيا كونه "بقايا" (التي يراها ميرنز وفيرتشايلد بمثابة الأساس لقيادة "السياسات القمعية المصممة لإصلاح ممارسات استخدام الأراضي المحلية") بدلاً من كونها نتيجة لممارسات الإدارة المحلية المتعمدة .

وقد أظهر سويفت (1997) كيف أن الافتراضات المتعلقة بالتصحر في منطقة الساحل في غرب إفريقيا لا تستند فقط إلى أدلة نادرة بشكل ملحوظ ولكن أيضًا إلى نماذج مشكوك فيها لديناميكيات المراعي شبه القاحلة التي تم معايرتها من خلال نماذج خطية وسيبرانية للبنية البيئية والزمنية ، ونماذج مالتوسية جديدة للتغيير الاجتماعي . إن مصدر هذه المعرفة المعتمدة معقد للغاية ويحتاج إلى تتبعه إلى وكالات الغابات والتخطيط الاستعمارية ، والعلوم البيئية وجمود نماذج معينة للمناطق الاستوائية شبه القاحلة ، والسؤال الشائك حول سبب انتشار بعض الأفكار والتقارير بشكل أسرع وأكثر فعالية من غيرها ، **ولماذا يتمتع بعض الأفراد بشرعية تفوق قدراتهم العلمية بكثير** (بيكر، 2000؛ ديفيس، 2000؛ تايلور، 1996). ترى البيئة السياسية أن ممارسات التنمية البيئية "الجديدة" تعددية بالضرورة (على مستوى ادعاءات الحقيقة) ، وديمقراطية (لفتح ممارسات صنع السياسات لأصوات أخرى) ومعقدة ومرنة (حساسة للظروف المحلية والديناميكيات التاريخية).

إن الخيط الثالث من العمل التنموي النقدي يتسم بوجه عام بطابعه العالمي الثالث ، وهو أكثر راديكالية ووعياً بالقواعد المعيارية على نحو يميزه عن التاريخيين الجدد . وسوف أشير إليه كونه ما بعد الحداثة / ما بعد البنيوية ، وإن كان يعود بنسبه إلى العمل الذي قام به إيفان إليتش في ستينيات القرن العشرين (1971) ، وفي وقت سابق إلى بعض النظريات الشعبية والمدنية المرتبطة ببرودون ، والاشتراكيين الأوينيين وغيرهم . ويرتبط هذا الخيط بعدد من المثقفين والناشطين العامين ، الذين ينتمون إلى الجنوب إلى حد كبير ولكن ليس بالكامل ، وهو مجتمع متنوع سار تحت لواء "ما بعد التنمية ."

إن المجال الفكري الذي يشكل هذه الانتقادات الجذرية للتنمية ــ ونفكر في أعمال أرتورو إسكوبار، وجوستافو إستيفا ، وولفجانج ساكس ، وكتاب "قارئ ما بعد التنمية" الجديد (راهنيما، 1997) كونه خلاصة هذا المجال ــ مليء بلغة الأزمة ، والفشل، ونهاية العالم ، والتجديد ، وخاصة التمردات الفرعية التي يُفترض أنها تشكل علامات على تاريخ جديد ، وبنى اجتماعية ، وذاتيات سياسية (بيترس، 1996). إن مركز دلهي لتنمية المجتمعات ـ إذا ما استعنّا بواحدة من هذه المجموعات المهمة والواضحة من اليعاقبة المناهضين للتنمية ، والذين أشار إليهم فريد دالماير (1996) مؤخراً بوصفهم مدرسة فرانكفورت من العالم الثالث ـ يضم بين أعضائه أمثال أشيس ناندي ، وراجني كوثاري ، وشيف فيسفاناثان ، الذين يمثلون بطريقتهم الخاصة تنوعاً حقيقياً من الأصوات البديلة من الجنوب ، والتي تشمل شريحة ضخمة من الأراضي الفكرية والسياسية التي لا يوجد عليها في كثير من الأحيان سوى القليل من الاتفاق .

ولكنني اخترت أن أوفر وحدة لهذه الانتقادات ـ المستمدة بشكل مختلف من ما بعد الماركسية ، والإيكوفيمينيزم ، وتحليل السرد ، وما بعد البنيوية ، ونظرية ما بعد الاستعمار ، وما بعد الحداثة ـ من خلال

التأكيد على التقاءاتها حول التنمية كونها مشروعاً حداثياً معيباً ، وفي بعض الأوساط فشل فشلاً ذريعاً (ينظر كوربريدج، 1998). إن الكثير من هذا النقد ، ولكن ليس كله ، يستمد قوته من فكرة الساق الثالثة للحداثة ـ الجانب المظلم للحداثة والتنوير الذي أنتج العلوم الإنسانية الجديدة والتخصصات ـ بقدر ما يستمد قوته من الساق الماركسية للاستغلال الرأسمالي والساق الفيبرية (والهابرماسية) لاستعمار عالم الحياة من خلال التسييل والتبرير والحساب والبيروقراطية .

وتحمل هذه القصة المليئة بخيبة الأمل الكثير من لهجة ونبرة الانتقادات السابقة للتنمية ـ وبشكل أكثر وضوحاً في ستينيات القرن العشرين ولكن أيضاً في تسعينيات القرن التاسع عشر وما قبل ذلك ، كما أظهر مايكل كاون وروبرت شينتون بشكل مثير للإعجاب في كتابهما "عقائد التنمية" (1996) ـ حيث يلقيان اللوم بسهولة على عمالقة الرأسمالية العالمية المتعددة الجنسيات (الشركاتية والمتعددة الأطراف). إن ما يخترق هذا العمل هو فكرة التنمية كونها عقيدة غربية في الأساس ، والتي يجب رفض الافتراضات التي تؤسس لها : "إنها [التنمية] المشكلة وليست الحل" (ريست، 1997). إن الأبقار المقدسة ـ بالنسبة إلى إستيفا وبراكاش (1998) هي "أسطورة التفكير العالمي" ، و"أسطورة عالمية حقوق الإنسان" و"أسطورة الذات الفردية" ـ يجب استبدالها بما أطلق عليه اثنان من الأصوات الرئيسية في مجال ما بعد التنمية "ما بعد الحداثة الشعبية".

إن كتاب أرتورو إسكوبار "مواجهة التنمية" (1995) هو أكثر الروايات تطوراً في التفكير في صناعة التنمية من منظور ما بعد البنيوية الكبرى ، حيث يقدم رؤية للحركات الاجتماعية الفرعية والأصلية كونها مركبات لطرق أخرى لممارسة السياسة (غير الحزبية ، وغير الجماهيرية ، والتنظيم الذاتي ، والتنظيم الذاتي) وممارسة "ما بعد التنمية" (اللامركزية ، والقائمة على المجتمع ، والمشاركة ، والأصلية ، والمستقلة ذاتياً). ومن المثير للاهتمام أن حركة ما بعد التنمية هذه التقت وتخصبت مع مجتمع التنمية الأكاديمي الغربي إلى حد كبير والذي حفزه ما أطلق عليه "الطريق المسدود في التنمية" في الثمانينيات والتسعينيات (بوث، 1994؛ شيرمان، 1993) . في الواقع ، كان هذا نقاشًا بين جدران نظرية التنمية الماركسية بين مدارسها "الجديدة" و"البنيوية" حول مدى معاناة اشتراكية العالم الثالث من العديد من مصائد الرأسمالية الصناعية (والعديد من المصائد الأخرى الفريدة لها !)، ونظرية أسرها الجوهرية الاقتصادية ، والاختزال الطبقي ، والتفكير الغائي .

يمكن للمرء أن يجادل فيما إذا كان هذا التوصيف لنظرية التنمية الماركسية معقولاً أو ما إذا كان في الواقع وصفًا كافيًا للماركسية نفسها في مجموعة مظاهرها (واتس، 1989) . لكن نقاش الطريق المسدود أفرز تقاطعات جديدة مهمة بين التفكير ما بعد الاستعمار وما بعد الماركسي ، مما وفر أرضًا خصبة يمكن من خلالها إعادة صياغة التنمية من خلال قراءة متأنية لرانجيت جوها أو جياتري سبيفاك أو إدوارد سعيد (ينظر جوبتا، 1998). إن هناك القليل من التماسك النظري في "عمل المأزق" - نهج شبكات الجهات الفاعلة ، والتركيز على سياسات الهوية والبناء الثقافي للطبقة ، والتحول إلى "السياسة المسؤولة" (بوث، 1994) - ولكن كوربريدج على حق مع ذلك في التأكيد على أنه ، مثل عمل ما بعد التنمية ، عزز الحاجة إلى رؤية "الطرق التي يمثل بها الغرب الآخرين غير الغربيين" ويجبرنا على التساؤل "ما هي التنمية ؟ من قال إنها كذلك ؟ من يهدف إلى توجيهها ولمن ؟" .(1993: 95)

أصبح التنوع هو الشعار الجديد (بوث، 1994: الفصل الأول؛ ينظر أيضًا جيبسون جراهام وروتشيو، 2001)، لكنه حمل أعبائه الخاصة (فمن يريد المزيد من حركات التنمية الفاشية الجديدة باسم السماح لألف زهرة بالتفتح ؟) . في الوقت نفسه ، فإن التأكيد المناسب من جانب أنصار ما بعد الاستعمار على كتابة التاريخ بشكل مختلف - والذي يشير، كما يقول ستيوارت هول ، إلى "انتشار التواريخ والزمنيات ، وتطفل الاختلاف

والخصوصية في تعميم السرديات الكبرى الأوروبية المركزية في فترة ما بعد التنوير" (1996: 248) - غالبًا ما أخطأوا في استخدام كلمة "العالم" ، والتعويذة الشعبية لـ "السياسات الجديدة" ، واختاروا جرعة ثقيلة من التفكير التمني ("في قلب الغرب ،" كما قال ديفيد سلاتر ، "الحداثة موضع تساؤل [و]الآفاق الثابتة للتنمية والتقدم [تتلاشى]" (1993: 106) ! هل هذا التفكيك الجديد وإعادة تصور التنمية رؤية أصلية مميزة ؟

ما نوع وجهة النظر التي توفرها لخيال ما بعد التنمية ؟ إذا استخدمنا لغة أرتورو إسكوبار الخاصة في تمثيل اقتصاد التنمية في الخمسينيات ، ما نوع " العالم كصورة " الذي يحتويه النظام البصري للبدائل للتنمية ؟ من ناحية أخرى ، هناك شعور معين بعودة الستينيات إلى الوراء (ليمان، 1997). إن عدداً من الروايات عن الاقتصاد السياسي المعولم في هذا العمل ـ على الرغم من نفوره من السرديات الكبرى والتاريخ الشامل ـ يستند بشكل أخرق إلى رواية صريحة وغير متمايزة عن الرأسمالية العالمية ، حيث تمتلك مؤسسات مثل البنك الدولي قوة هيمنة غير مقيدة ، ويبدو العالم الثالث ـ كونه عالماً متجانساً مرسوماً ومُصَوَّراً وغالباً ما يكون جوهرياً ، يتألف في أسوأ الأحوال من رعايا عاديين وفي أفضل الأحوال من إمكانات تحررية هجينة وتابعة . فهل حل سجن البانوبتيكون الكبير محل الخندق الكبير الذي ابتكره إرنست جيلنر (1979) (ينظر واتس وماكارثي، 1995؛ واتس، 2000) ؟ هناك في كل الأحوال مبالغة مؤسفة في بعض هذا العمل . على سبيل المثال ، يزعم ريست أن : **التنمية** (كبرنامج للسعادة الجماعية) لم تعد موجودة إلا كواقع افتراضي ، كصورة مصطنعة في فيلم كامل الطول عن العولمة . إنها مثل نجم ميت ما يزال من الممكن رؤية ضوءه ، حتى لو انطفأ منذ زمن بعيد .(1997 :230) كوصف لوجود ممارسات التنمية في بعض العوالم العالمية المعاصرة ، يبدو لي أن هذا غير معقول وغير مفيد وجهل إلى حد ما .

إن القول بأن هناك الكثير من الطوباوية الضبابية والعاطفية الشعبية هنا هو نوع من التقليل من شأن الأمر ، ولكن كما لاحظ ديفيد ليمان (1997) فإن النقاد يحتفظون بنثرهم الأكثر ضراوة لمؤسسة التنمية - أعمال التنمية – نفسها . إن قسماً كبيراً من هذا العمل يتناول بحق مهن التنمية ، فيقترح دراسات إثنوغرافية لتلك المؤسسات التنموية التي تخلق باسم بناء الحريات (من الجوع ، ومن القمع ، ومن الحكم التعسفي) أشكالاً من التصنيف ، والاستبعاد ، والفردانية ، والتطبيع ، والانضباط : باختصار ، تحويل "الحلم إلى كابوس" .

إن العولمة ـ جدلية التوطين والعولمة ـ تُسقط الآن فكرة فوكو عن ميلاد العيادة على عالم ثالث غير مدرك . وفي عالم يبدو فيه الخطاب وكأنه يحمل فعالية قوية ومهيمنة إلى حد لا يصدق ، فإن ما بعد التنمية والبدائل تكمن في الهجين ، وفي التقليدية النقدية ، وفي الجوهرية الاستراتيجية ـ في "التمرد الخطابي" للعالم الثالث ، كما قال إسكوبار. إن ما يختلف عن أزمة التنمية في ستينيات القرن العشرين هو الدرجة التي لم تعد بها الدولة بوصفها أداة ضرورية ومناسبة لتحقيق التطلعات الوطنية ، والمطالبات العالمية (والمناهضة للإمبريالية) بالتحرر ، بديهيات ومسلّم بها . فالمحلية ، والثقافة ، والأصالة هي أشكال الهوية التي تقف في معارضة للدول ، والخيالات ذاتها للدولة القومية ، والقومية تحل محلها ما يسميه ليمان "ثقافات فرعية شعبية متعددة الجنسيات" تبحث عن الاختلاف الثقافي : **"الاختلاف الثقافي هو جذر ما بعد التنمية"**، كما يقول إسكوبار (1995: 225).5 قد يقول المرء إن المحتوى العملي والاستراتيجي لهذه الرؤية متجذر بقوة في تربة المجتمع المدني وليس في الدولة أو السوق . ولكن المجتمع المدني هنا هو مجتمع من نوع خاص : مجتمع الحركات الشعبية ، ومعارف الهامش ، والاقتصاد الثقافي ، والسياسات الهجينة ، والدفاع عن المحلي ، وما بعد الإنسانية الثقافية السيبرانية .

ولا يقال الكثير عن المجتمع المدني القادر على توليد العنف والإبادة الجماعية والتفتت . وقد فتح هذا الكتاب الذي صدر بعد التنمية ، في البداية من خلال استفزاز إسكوبار، آفاقاً جديدة مهمة لفهم ممارسات التنمية

. ولكنه ترك إرثه الإشكالي الخاص . فأولاً ، هناك الطريقة الغريبة ، وربما المفارقة المناسبة ، التي ترتبط بها حساسية ما بعد الحداثة أو ما بعد البنيوية بمطالبات القوة الشاملة غير العادية ، واليقين ، والاستقامة . فالتنمية ، كما يقول إسكوبار، "تجربة تاريخية فريدة "(1995 :10) . وثانياً، لا يخضع الاحتفال الخالص بالطاقات الشعبية للحركات الشعبية لنوع من التحليل الخطابي المفرط في الانتقاد والذي قد يسمح بفهم إنجازاتها واستراتيجياتها السياسية وحدود آفاقها ورؤيتها .

وثالثاً، هناك تلاقي غريب بين عناصر الثورة المضادة النيوليبرالية (على سبيل المثال ، تقرير البنك الدولي عن فشل التحديث في أفريقيا بعد الاستعمار، ومعاداتها للدولة ، والحاجة إلى تسخير طاقات "الشعب") والاحتفال غير النقدي ، والقبول الساذج في كثير من الأحيان ، بالحركات الاجتماعية الجديدة في مرحلة ما بعد التنمية . ورابعا، فإن النقد المهم للتقليص الاقتصادي والحتمية الطبقية (السردية الماركسية) - ويجب أن نضيف ، تفكيك قصر نظر السوق الحرة (السردية السميثية) - لم ينتج ، على حد تعبير ستيوارت هول ، طرقًا بديلة للتفكير في القضايا الاقتصادية الأساسية ولكن بدلاً من ذلك "إنكارًا هائلاً وعملاقًا وبليغًا" (1996: 258).

أين دراسات ما بعد التنمية للإدارة الاقتصادية الكلية ، والتعاونيات ، والميزانية التشاركية ؟ من الغريب أن بعض هذه الأعمال لم تتفاعل بشكل كافٍ مع فكرة التنمية كونها حداثة . إن التدمير الإبداعي للتنمية الرأسمالية ، كما لاحظ مارشال بيرمان في كتابه "كل ما هو صلب يذوب في الهواء" ، قد أنتج بشكل نموذجي تجربة ذوبان المادة الصلبة في الهواء وردود الفعل عليها : "هناك نمط من الخبرة الحيوية - تجربة المكان والزمان ، والذات والآخرين ، وإمكانيات الحياة ومخاطرها - يتقاسمها الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم اليوم . وسأطلق على هذا الجسم من الخبرة "الحداثة" . أن تكون حديثًا يعني أن تجد نفسك في بيئة تعدنا بالمغامرة والقوة والفرح والنمو وتحويل أنفسنا والعالم - وفي الوقت نفسه ، تهدد بتدمير كل ما لدينا ، وكل ما نعرفه ، وكل ما نحن عليه .

تتجاوز البيئات والخبرات الحديثة جميع حدود الجغرافيا والعرق ، والطبقة والجنسية ، والدين والإيديولوجية : وبهذا المعنى ، يمكن القول إن الحداثة توحد البشرية جمعاء . ولكنها وحدة متناقضة ، وحدة التفكك : فهي تصبنا جميعًا في دوامة من التفكك والتجدد الدائمين ، والصراع والتناقض ، والغموض والألم . أن تكون حديثًا يعني أن تكون جزءًا من عالم حيث ، كما قال ماركس ، "كل ما هو صلب يذوب في الهواء ." (1982 :15) . تحتوي الحداثة على مأساة التخلف : فالتنمية وبدائليها عبارة عن تناقضات منظمة جدليًا داخل تاريخ الحداثة . وهذا لا يعني ببساطة دمج العداء الحالي للتنمية في السرد الرئيسي للحداثة . بل إن الأمر يتلخص في ملاحظة أن هناك **خطر عدم التعلم من التاريخ** ، وفقدان الاتصال بجذور حداثتنا ، وعدم الاعتراف بأن الحداثة لا يمكن أن توجد بشكل غير إشكالي في الغرب ، وعدم النظر إلى التنمية وبدائلها كونها معارضات تحتوي الآخر (تشاكرابورتي، 2001؛ هارفي، 1996).

التاريخ القديم

يمتد خط أخير من خطوط نظرية التنمية النقدية بين التاريخية الجديدة وما بعد البنيوية /ما بعد الاستعمار . ويتناول ما قد نسميه التاريخ القديم للتنمية ـ الدلالات التاريخية التي استحضرها ويليامز (1973) ـ والتي تملأ الأنساب المتشعبة للغاية للتنمية نفسها . ويحقق قدرا كبيرا من العمل في مجال ما بعد التنمية هذا الهدف من خلال البدء بشعور كاريكاتوري إلى حد ما بالتمثيل الذاتي التنويري أو الحداثي ثم رسم أحد أبعاده من خلال مسار التنمية في القرنين التاسع عشر والعشرين (ينظر .Schech and Haggis, 2000: 5)

بالنسبة لإيستيفا ، هذه هي الفردية ، وبالنسبة لألفاريز هي العلم ، وبالنسبة لشانين هي التقدم ، وبالنسبة لريست هي العقلانية ، وبالنسبة لكوثاري هيالعقلانية (ينظر مساهماتهم فيRahnema ، 1997.) . بالنسبة لبعض الناس ، مثل إسكوبار (1995) ، فإن هذا الإرث الذي يعود إلى ما بعد عصر التنوير يتجمد في لحظة تأسيسية لإنتاج "اختراع" التنمية في عام 1945 في خطاب تنصيب الرئيس ترومان الشهير في عام 1949. ثم تبدأ صناعة التنمية ، من خلال بيانات الحسابات الوطنية والمخزونات الإحصائية وأشكال الحكم ، في إنتاج كيان من العالم الثالث (ميتشل، 2001).

هناك شيء غريب للغاية في كل هذه الروايات . حتى رواية جوبتا (1998) المتطورة بعيدة عن الصواب : هل ، كما يقول ، تتكرر الاستعارات الخاصة بالحداثة في التنمية "دون تغيير" ؟ هل كان ماضي العالم الثالث دائمًا "غير مسيس" تاريخيًا في خطاب التنمية ؟ هناك العديد من الملاحظات التي يجب مراعاتها . أولاً، يتم قراءة كل تناقضات وتعقيدات وتوترات عصر التنوير نفسه من نص ما بعد التنمية . ثانيًا، لا يتم قراءة الحداثة كتجربة متناقضة (بيرمان، 1982) في المعاني المتغيرة للتنمية . وثالثًا، يتم عادةً إخفاء الفارق الرئيسي بين التنمية كعملية متأصلة وكسلسلة من النوايا . ولهذا السبب فإن كتاب عقائد التنمية (1996) يشكل تدخلاً مهمًا للغاية : يوضح كاون وشينتون بدقة كيف أصبح المفهوم المتأصل في سياق أواخر القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تنمية مقصودة ، وهو شيء يجب تنظيمه "لتحسين الثمار الفوضوية للتقدم "(1996 :7).

إن التنمية كمشروع دولة في أوروبا كان بمثابة استجابة للتدمير الخلاق للرأسمالية الصناعية . ولا ينبغي للكيفية التي تسير بها هذه التنمية ـ كنظام وصاية في الفترة الاستعمارية ، أو كنظام تعديل هيكلي في عصرنا ـ أن تحجب هذا التاريخ القديم الذي لا يمكن التقاطه بسهولة في ادعاء مفاده أن التنمية جوهرية ومتجانسة وتطورية (جوبتا، 1998: 33). ومن ذا الذي قد يزعم هذا الادعاء المختلط الذي يسوقه تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ؟ ولعل هذه الوكالة التابعة للأمم المتحدة ، من خلال عمل سين (2000) حول القدرات والحرية ، قد بدأت في إعادة التفكير جذرياً وفلسفياً في فكرة التنمية كونها اقتصاداً ، وبطريقة تتناقض بكل تأكيد مع عظات جوبتا . ولكن إحدى نقاط القوة في كل هذا العمل كانت على سبيل المثال رسم مخطط لإعادة تدوير الأفكار الأساسية – على سبيل المثال الشعبية (براس، 2000؛ واتس، 2000) أو المالتوسية (جرين، 1999) – المتجذرة في ظروف جغرافية وثقافية تاريخية محددة : مثل تكوين القرى في تنزانيا ، أو الماوية في الصين ، أو الائتمان الصغير في بنجلاديش .

ومن نقاط القوة الأخرى أنه يفحص التعقيدات والانقطاعات والانفصالات المرتبطة بتداول واستقبال الأفكار والتمثيلات والممارسات المؤسسية ، مع الانتباه دائماً إلى "حركة" التنمية التي تنتج أفكاراً هجينة (وليس مجرد تقليد أو تبني) ، وعمليات "التوطين" (تدجين التخطيط الحكومي والكينزية في الهند بعد الاستقلال) . **ومن الواضح أن الثقافة والجغرافيا تلعبان دوراً في كل هذا** . إن هذا لا ينطبق على أي مكان آخر أكثر من العلاقات بين التنمية ما بعد الاستعمار والأمة . يكشف كتاب جوبتا الممتاز (1998) "التنمية ما بعد الاستعمار" أن التنمية الزراعية كانت متجذرة بقوة في خطابات القومية الهندية في الحرب الباردة ، ولكن الحزم التنموية كانت مع ذلك موضع صراع وإعادة تشكيل جذرية ("مؤهلة") من خلال العواقب غير المتوقعة للسياسات الشعبوية في الستينيات وخاصة من خلال الحيلة السياسية للسيدة غاندي لإضفاء اللامركزية على الجماهير . بهذا المعنى ، ساهم مجال التنمية النقدي بطريقة صغيرة في ما يسميه هول إعادة السرد التي "تنقل قصة الحداثة الرأسمالية من مركزها الأوروبي إلى أطرافها العالمية المتفرقة" (1996: 250). إنه انقطاع للسرد التاريخي الكبير. ولكن هل جعلت القوى المادية الساحقة للتوسع الرأسمالي والحداثة أقل ساحقة أو أقل قابلية للإنقاذ ؟

ومن الغريب أن كل هذه المنظورات النقدية ـ التي تتسم كل منها بحساسية مختلفة للمكان والثقافة ـ نشأت في وقت بدا فيه أن ممارسات التنمية التقليدية قد تصلبت ، في أعقاب الثورة المضادة النيوليبرالية ، وتحولت إلى إجماع ساحق في واشنطن حول السوق الحرة . وكان سقوط جدار برلين سبباً في تفاقم نار الرأسمالية ، حيث تباهت مؤسسات مثل البنك الدولي باختفاء البدائل ، في حين كان بوسع المنتقدين الراديكاليين مثل بيري أندرسون (2000) أن يلاحظوا بكل جدية أن حلول الألفية الجديدة كان بمثابة هزيمة فادحة متعمدة . وعلى هذه الخلفية ـ الهزيمة السياسية على اليسار وانتصار السوق الحرة على اليمين ـ جاءت الدعوة إلى إيجاد بدائل للتنمية ، **وإلى تفكيك التنمية جذرياً ، ثم إلى الحركات المناهضة للعولمة في وقت لاحق** . إن هذا يمكن قراءته بطرق عدة : كونه نوبة احتضار ، أو قصر نظر ، أو رد فعل على التدمير الإبداعي للرأسمالية العالمية ، وما إلى ذلك . ولكن لا جدال في أن الصراخ المتزايد "لإضفاء طابع إقليمي على أوروبا"، ورؤية ما وراء هيمنة الغرب ، والتخلي عن أسطورة التنمية ، قد تشكلت - وربما وصلت إلى ذروتها - في بوتقة ما يسميه بيري أندرسون "الضربة القاضية النيوليبرالية" (2000: 15) واختفاء الأفق السياسي بأكمله لجيل الستينيات (2000: 17). ولا شك أن دعوته إلى "التجديد" من حيث "الاستيعاب" و"التعزيز" تلقي بظلالها الطويلة على آفاق ممارسة التنمية بشكل مختلف .

في نهاية شهر أكتوبر / تشرين الأول من عام 2000 ، حضرت ندوة صغيرة نظمها البنك الدولي ، الذي يمثل نقطة البداية لممارسات التنمية التقليدية ، حول **رأس المال الاجتماعي** (وولكوك ونارايان ، 2000). إن الصعود السريع لرأس المال الاجتماعي وتأسيسه داخل البنك ، الذي يعد من أهم المؤسسات التنظيمية المتعددة الأطراف ، يشكل قضية مثيرة للاهتمام في حد ذاته ـ بل كان في الواقع أحد الموضوعات التي نوقشت . فما الذي كان وراء هذا المصطلح الغامض والمرن إلى حد ما ، أو ربما وراء روبرت بوتنام (2000) وداعميه من دعاة رأس المال الاجتماعي ، والذي قدم لغة ، داخل مؤسسة قوية ومعقدة يهيمن عليها خبراء الاقتصاد والمهندسون ، قادرة على معالجة العلاقات الاجتماعية والفقر ودور المواطنة ؟

وبعبارة أخرى ، كيف نستطيع أن نستوعب تأسيس رأس المال الاجتماعي ـ وهو تضمين خطابي ـ داخل البنك الدولي من حيث المعرفة والقوة والممارسة ؟ ولكن ما الذي قد يمثله هذا الحدث ، إن وجد ، بالنسبة للطريقة التي يدير بها البنك الدولي أعماله ؟ وهل قد يكون هذا الحدث من الأمور التي قد تتحملها منظمات المجتمع المدني المناهضة للبنك ؟ وهل قد يكون من شأن حقيقة مفادها أن مجموعة من علماء الاجتماع والاقتصاديين من يسار الوسط الذين يغنون مديح الشبكات الاجتماعية ، والاتحادات الفلاحية ، والصناديق الاجتماعية اللامركزية تحت راية البنك الدولي للإنشاء والتعمير أن تمنح المتظاهرين في شوارع سياتل وواشنطن العاصمة أي سبب لإعادة النظر في طبيعة هذا الوحش ؟

لقد شعر معظم الحاضرين بأنهم مهمشون بالنسبة للبنك : الاقتصاديون الذين فروا في حالة من الغيبوبة الأخلاقية من الحقائق القاسية المترتبة على تنفيذ تدابير التقشف ، وعلماء الأنثروبولوجيا الذين أزعجتهم سياسات البنك في إعادة التوطين والتعامل مع الشعوب الأصلية . ولقد تبين أن رأس المال الاجتماعي كان يتمتع بجاذبية استراتيجية بين المحرومين من حقوقهم في البنك الدولي : فقد كان وسيلة مفيدة لتحفيز المناقشات داخل أقسام البنك وفيما بينها ، وتوفير أرضية يمكن من خلالها إشراك هيمنة العقيدة الليبرالية الجديدة . كما كان هذا الخطاب مصدراً للشعور بالارتياح الفكري لدى بعض خبراء الاقتصاد .

ومن ناحية أخرى ، كشفت الورشة أن مجموعة رأس المال الاجتماعي تظل غير ذات أهمية على الإطلاق فيما يتصل بالموظفين والموارد والشرعية داخل هيكل البنك . ذلك أن مركز الثقل داخل المؤسسة يقع في مكان آخر ، وتحديداً مع القوة التي لا يمكن المساس بها والتي يتمتع بها "الأشخاص المسؤولون عن

التكيف الهيكلي" . ومع ذلك فإن الشعور الساحق الذي انتاب العاملين في البنك الدولي ـ مديري المشاريع في إندونيسيا ، وأعضاء قسم العمليات والتقييم ، والباحثين ، وأحد كبار الإداريين ـ كان أن البنك الدولي يمر بنوع من "الأزمة" . في ظاهر الأمر، لا يبدو هذا معقولاً تماماً . ولكن على المحك في هذا الاستحضار للأزمة كانت هناك سلسلة من الصراعات الداخلية والخارجية التي يمكن فهمها على أفضل نحو من منظور مفهوم جرامشي عن "القيادة الأخلاقية والفكرية" . لقد كان عاماً صعباً على المؤسسة الإنمائية الرئيسية في العالم ، المزود العالمي لحكمة التنمية التقليدية . فلم يكن بمقدور أعدادا كبيرة من البلدان المنخفضة الدخل تحمل تكاليف الاقتراض من البنك الدولي فحسب ــ ولم تكن مجموعة من البلدان المتوسطة الدخل ــ مهتمة بالاقتراض ــ بل إن إجمالي قروض البنك (24 مليار دولار) كان في كل الأحوال تافهاً ــ مقارنة بتدفقات رأس المال الخاص .

وكانت هناك "تمردات" مختلفة ــ وهو مصطلح استخدمه مسؤول رفيع المستوى في البنك ــ بشأن سياسات الشعوب الأصلية والتنوع البيولوجي ؛ ولقد تحمل البنك الدولي ، إلى جانب صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ، وطأة الاحتجاجات الشعبية العالمية كونه رمزاً لكل ما هو خاطئ في العولمة ؛ ولإتمام هذا العام ، شهدنا استقالتين بارزتين . فقد استقال جوزيف ستيجليتز، نائب رئيس الأبحاث ــ الذي لا جدال في أنه صوت القيادة النظرية والأيديولوجية في مجتمع التنمية التقليدي ــ ثم طُرد بناءً على طلب وزير الخزانة الأميركي لورانس سامرز . وقد أشار ستيجليتز نفسه إلى احتمال "تكميمه" ، وهو نتاج لهجومه المباشر على سياسات التكيف التي تنتهجها وزارة الخزانة الأميركية وصندوق النقد الدولي ومعالجتهما للأزمة المالية الآسيوية .

وبعد أشهر عدة من كشف ستيجليتز عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مجلة " ذا نيو ريبابليك" (2000)، استقال رافي كانبور، وهو من المطلعين المخضرمين في البنك الدولي والذي كان يشرف في ذلك الوقت على صياغة النص الرئيسي للبنك الدولي ، وهو تقرير التنمية في العالم 2000 ، والذي يتناول "مهاجمة الفقر" ، في نوبة أخرى من الحرب الداخلية (ويد، 2001). وبقدر ما كانت قضية الحد من الفقر وعلاقتها بالنمو مصدراً للنقاش والصراع الكبيرين داخل البنك الدولي وخارجه منذ ثمانينيات القرن العشرين ، فإن تقرير التنمية في العالم 2000 ـ الذي يشكل مؤشراً ونقطة مرجعية لسياسة التنمية في المستقبل ـ كان من الطبيعي أن يكون محل نقاش محتدم .

ولقد قبلت النسخة "الحمراء" من تقرير النمو الاقتصادي كونه المحرك لتقليص الفقر، ولكنها أعطت وزناً وأهمية هائلين لـ "التمكين والأمن والفرصة" . وقد نشأ عن ذلك نقاش شرس . وقد وافق كانبور على إدخال بعض التغييرات ، ولكن في سياق اجتماع البنك المركزي في مايو/أيار 2000، والذي اقترنت فيه ضغوط وزارة الخزانة الأميركية بضغوط قوية من جانب خبراء اقتصاديين أقوياء في البنك المركزي (بما في ذلك التعاطف مع موقف "النمو أولاً" الذي عبر عنه رئيس البنك المركزي جيمس وولفنسون) ، تعمق الخلاف بين المدافعين عن النسخة الحمراء والفصيل المؤيد للنمو . ولقد أدرك كانبور أن التقرير برمته كان عرضة للخطر إلى حد كبير ، فاستقال على الفور . وفي الواقع احتفظت النسخة النهائية المنشورة بالكثير من قوة الدفع التي كانت تتمتع بها المسودة الأصلية ، الأمر الذي يشير في بعض الأوساط إلى نوع من النصر لمجموعة كانبور . كيف يمكن للمرء أن يفهم هذه الحكاية التي تدور حول المؤامرات والمعرفة و"الصراع الخطابي" في 1818 شارع إتش في واشنطن العاصمة ؟ إن أي إجابة عن هذا السؤال سوف تعتمد على نوع من الإثنوغرافيا المؤسسية ، أي تطبيق عدسة عالم الإثنوغرافيا على مؤسسات التنمية نفسها (ينظر هربرت، 2000).

كانت محاولة فيرجسون (1990) هي المحاولة الأولى لإجراء دراسة إثنوغرافية للطرق التي يتم بها تفسير مشاكل التنمية وتمثيلها ـ فقد اكتشف أن هذا يتم عادةً من خلال تقديم الصراعات الاجتماعية كونها مشاكل تقنية "غير مسيسة" ؛ **وكانت التنمية "آلة معادية للسياسة"** . ولكن الكثير من هذا العمل المبكر في مهاجمة قطاع التنمية كونه شكلاً من أشكال الحداثة الفاشلة كان أضعف من الناحية التجريبية حيث بدا أقوى من الناحية النظرية : فلم يكن يستند إلى دراسات إثنوغرافية مؤسسية دقيقة ، أو إلى تحليل خطابي للتنمية الاقتصادية كونها مهنة أو ممارسة ، أو حتى إلى إعادة بناء دقيقة لكيفية تطور الأفكار وانتقالها ، بل كان يستند إلى مزاعم ضعيفة حول مؤسسات التنمية التي يُفترض أنها تتمتع بالقوة المطلقة . وكان لكل هذا التأثير غير المقصود ربما المتمثل في تأييد القوى التي لا يمكن الطعن فيها والتي يتمتع بها مشروع التنمية نفسه . ويبدو أن عمل فيرجسون يتعارض مع الحدس من خلال الإشارة إلى أن مشاريع التنمية كانت تُنفَّذ من دون سياسات ، في حين كانت الأدلة وفيرة على أن التنمية كانت مولدة للنضال (شرودر، 1999) ـ آلة السياسة المفرطة !

لقد حولت الأعمال الجديدة العدسة الثقافية إلى مؤسسات وممارسات التنمية ، وحركات المقاومة ، من خلال توفير نوع أعمق وأكثر سمكًا من الإثنوغرافيا (ينظر بوراوي وآخرون، 1995؛ 2000). لقد قامت مور (2001) بفحص الوكالات المتعددة الأطراف في غرب إفريقيا شبه القاحلة مع التركيز على إنتاج التنمية والمعرفة السلطوية ، وهي تفعل ذلك كنوع من المراقب المشارك في جزء غير مدروس تمامًا من عالم التنمية ، ألا وهو مستشار التنمية العالمية . تثير مور مجموعة من القضايا المهمة التي تتنقل بين سياسات بوركينا فاسو والمستويات العليا من اللجنة الدائمة لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ونادي باريس . نقطة انطلاقها هي "الحداثة العالية" (سكوت، 1998) لنظام سانكارا ، الذي يحاول بناء نظام جديد على ظهور "الاستبداد اللامركزي" الأفريقي . والنتيجة هي قرية بتيمكين الشاسعة حيث تكون كل مزاعم الرسوم المتحركة والممارسات الثورية مزورة ؛ ويتألف إرثها في بوركينا فاسو من جزء من السريالية وجزء من الكوميديا الراقية ، أو ربما المهزلة (شاشة التلفزيون الخاصة بالحاكم) ، وهو ما أطلق عليه مبيمبي (1992) "تفاهة ما بعد الاستعمار" .

ومع ذلك ، فإن مور مهتم بإظهار أن حكومة بوركينا فاسو بارعة بشكل خاص في الاستجابة لأحدث خطابات التنمية العالمية من خلال إعداد مشاريع للحصول على أموال المساعدات الإنمائية الرسمية : قد تكون تنمية مجتمعية ، أو قد تكون لامركزية ، ولكن في كلتا الحالتين ، تتمتع الدولة بمهارة إعادة صياغة الخطابات والنصوص للحصول على إمكانية الوصول إلى موارد التنمية العالمية من خلال البنك الدولي ، أو الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ، أو اللجنة الدائمة لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل . وكما يقول مور، فإن "إعادة إنتاج طريقة تفكير المانحين بشأن التنمية يحدث بسرعة كبيرة" (2001: 171). وفي حالة بوركينا فاسو، من الجدير بالذكر أن 20% من الناتج المحلي الإجمالي مستمد من المساعدات الإنمائية الرسمية (وهذا أكبر من إجمالي الإنفاق الجاري والرأسمالي للدولة مجتمعة ، وأكثر من إجمالي استهلاك الحكومة !) ومن ثم هناك ديناميكية سياسية أكبر تعمل ـ ما يسميه كاستيلز (1998) بشكل لاذع "الاقتصاد السياسي للتسول" ـ والذي يقوم عليه الإبداع الخطابي (والخيالات) للعمل على مؤسسة المساعدات الخارجية.

وكونه نتاج عمل مستشار حول مجموعة واحدة من التدخلات التنموية ـ برنامج إدارة الموارد الوطنية ـ فإن عمل مور يثير بعض الأسئلة الرئيسية . فلا العاملون في الدولة ولا الوكلاء المتعددوا الأطراف يصدقون أياً من الادعاءات العامة بشأن الامتثال والمساءلة . وبعبارة أخرى ، فإن جزءاً من اهتمامهم بالشروط يشكل في واقع الأمر نوعاً من "السر العام" : فالجميع يعلمون أن هذا هراء ، ولكنهم جميعاً يتظاهرون بخلاف ذلك

. فكيف يعمل هذا السر العام ، وفي أي ساحات يمكن أن يترسخ ، وما هي حدوده ، وكيف يمكن تحديه على وجه التحديد من خلال بعض الشروط التي تسعى مور إلى توثيقها ؟

يستكشف تحليل جولدمان (2001) للبنك الدولي هذه المعضلات بشكل أكبر من خلال طرح السؤال الاتي : **كيف يمكن "تخضير" مؤسسة التنمية** ؟ ويركز على السدود ، وهي واحدة من أكثر أنشطة البنك إثارة للجدال . إن السدود وإعادة التوطين قد دفعت البنك بطبيعة الحال إلى منطقة متنازع عليها بشدة ، حيث لعب الناشطون العابرون للحدود الوطنية وشبكات المنظمات غير الحكومية دوراً محورياً في محاولة تحميل البنك المسؤولية وفي منع ذلك النوع من "الإسكات" الذي يشير إليه في دراسة الحالة الخاصة بلاوس . ومثل مور ، يثير جولدمان أيضاً مجموعة من الأسئلة حول المعرفة الموثوقة . و يؤكد بحق على أن أنواع التقييمات التي يتم إجراؤها في تصميم المشاريع يتم تحديدها وفقاً للسرعة ـ حيث تعمل جميع وكالات التنمية في مجال نقل الأموال بسرعة ـ **وكيف أن التقييمات الريفية السريعة غالباً ما تولد معلومات دون مدخلات محلية وعلى أساس الجهل بالظروف المحلية**.

ومن الغريب أن جولدمان لا يتحدث كثيراً عن عملية التخضير المؤسسي والخطابي التي يقوم بها البنك . وقد وثقت ويد (1997) المراحل التي مر بها التقسيم البيئي ، من اقتصاديات الحدود قبل عام 1987 ، إلى "الحماية البيئية" في أوائل التسعينيات ، إلى "الإدارة البيئية الشاملة" بعد ذلك ، وكيف تم دفع ذلك بضغط من المنظمات غير الحكومية . بدورها ، أظهرت ماكافي (1999) أن هذا التخضير كان معيبًا في جانبين على الأقل : من الناحية التحليلية ، أنتج "اقتصادًا بيئيًا" وما تسميه "التنمية الخضراء" ، وهو ما يعني خطابًا متوافقًا تمامًا مع الاقتصاد الكلاسيكي الجديد ؛ ومن الناحية التجريبية ، خلق تقسيمًا جعل الموارد المحدودة والافتقار إلى المساءلة عن المشروعات من الرصد البيئي للمشاريع ضعيفًا نسبيًا .

وبالتالي ، فتح التحول الإثنوغرافي في دراسات التنمية آفاقًا جديدة للتحليل الثقافي والجغرافي . ولكن عمل بيج (1992) في نيبال ، وشرودر (1999) في غرب أفريقيا ، على سبيل المثال ، يكشف أن مرحلة تنفيذ المشروع في التنمية تطرح أسئلة معقدة حول كيفية تفكيرنا في نقل واستقبال الأفكار ، وكيف وما إذا كان شيء مثل الهيمنة يلتقط بشكل كافٍ العلاقة بين العميل الفلاح ومدير المشروع . حددت دراسة جولدمان مجتمعًا من الخبراء الذين لا جدال في سلطتهم ، وانفتاحهم على الأصوات الأخرى محدود ، وأفكارهم ونماذج التنمية الخاصة بهم ذاتية المرجعية تمامًا ، **ولكن ما يزال من غير الواضح تمامًا لماذا يتمتع هذا المجتمع بمثل هذه الحصانة والسلطة المصرح بها** . إن البيئة ما بعد الاستعمار توفر الأساس المنطقي لفكرة الحداثة البديلة... حيث تتداخل المفاهيم وأساليب الحياة غير القابلة للقياس مع بعضها البعض، فتتناثر بدلاً من أن تندمج ، في هجينات متناقضة بشكل غريب ولكنها "معقولة" إلى حد كبير. (أخيل جوبتا، 1998)

ربما يكون من علامات عصرنا أن أي مناقشة لإعادة تصور التنمية أو بدائل التنمية في التسعينيات تبدأ بالكلمة ، واللغة ، والخطاب . ومن هناك ، تكون الخطوة قصيرة جدًا نحو "فكرة" الفقر ، إلى "اختراع" التنمية والبناء الاجتماعي لها . يمكن تخيل البدائل ، مثل أي شيء آخر، حسب الرغبة ، **ولكن البدائل يجب أن تُبنى على أنقاض التحديث الرأسمالي ، وليس على أنقاضه .** إن إحدى الطرق الإنتاجية التي تم بها استكشاف البدائل هي من خلال المعرفة "الإنمائية" المحلية ، غالبًا في مجالات تهيمن عليها على ما يبدو علم الزراعة أو علم المعادن أو الصحة العامة (بيكر، 2000؛ بروخ-ديو وشرودر، 2000). لقد تم استكشاف المعرفة التقنية الأصلية (ITK) على نطاق واسع (وهناك عدد من المنظمات الدولية المكرسة لتوليدها ونشرها واستخدامها) وهي الآن مفهومة على نطاق واسع داخل الدوائر الأكاديمية والناشطة (ريتشاردز، 1985). ولعل أفضل دراسة بيئية سياسية لمعالجة مسألة تجارب وممارسات الفلاحين (والتهديدات التي يواجهها هذا

العالم) هي كتاب زيمرير "الثروات المتغيرة" (1996)، الذي يدرس التنوع البيولوجي وسبل عيش الفلاحين في جبال الأنديز في بيرو .

في إشكالية المعارف البيئية ، حددت البيئة السياسية عددًا من القضايا الأساسية :

أولاً، يجب الاعتراف بأن المعرفة البيئية موزعة بشكل غير متساوٍ داخل المجتمعات المحلية ؛

ثانيًا، إنها ليست بالضرورة صحيحة أو أفضل لمجرد وجودها (أي أنها قد تكون غالبًا خاطئة أو غير مناسبة) ؛ و

ثالثًا، قد تكون المعرفة التقليدية أو الأصلية غالبًا من اختراع حديث نسبيًا (وهذا يعني أن هذه المعارف ليست ثابتة أو مستقرة ، ولكن كما يقترح بول ريتشاردز، 1985، قد تكون مبنية على أشكال من التجريب المستمر). قد لا تكون المعرفة التقليدية أو الأصلية أصلية بحد ذاتها ولكنها هجينة (أجراوال، 1999). إن أغلب المعارف ليست محلية فحسب ، بل هي "مركبات" عالمية معقدة تعتمد على كل أشكال المعارف المتداولة : فقد يستخدم المزارعون في الهند في الوقت نفسه مفاهيم مستمدة من نظريات الخلطات وتقنيات الثورة الخضراء الحديثة (جوبتا، 1998).

ويشير جوبتا إلى النقطة المهمة التي مفادها أن الصفات الهجينة لا تتجلى إلا من خلال التركيز على الممارسة وليس على التفسير الضيق للمعرفة . وفي الوقت نفسه ، قد تتخذ المعرفة الصناعية والتكنولوجيا الزراعية أشكالاً صوفية وأيديولوجية ، كما في رواية فاندانا شيفا (1989) عن النساء الهنديات بكونهن عالمات فلاحات "طبيعيات" (ينظر جاكسون، 1997). وبقدر ما يعرف الفاعلون المحليون الكثير عن البيئة المحلية وهذه المعرفة ، فإنهم يدركون أن المعرفة الصناعية والتكنولوجيا الزراعية تشكلان أساس المعرفة المحلية .

إن المعرفة الثقافية عادة ما تكون "مؤسسية" ثقافيًا و"مضمنة" في مجموعة متنوعة من الأشخاص والمناصب والطقوس والممارسات العرفية ، والأسئلة التي لم تتم الإجابة عنها هي : لماذا كان من الصعب جدًا إضفاء الشرعية على هذه المعرفة / الممارسة ، وفي أي ظروف يمكن إضفاء الطابع المؤسسي على هذه المعرفة / الممارسة دون استقطاب أو تخريب ، وكيف يمكن تنظيمها بطريقة ما ؟

إن المجتمع ، والمجتمع الثقافي على وجه الخصوص ، يلوح في الأفق بشكل كبير في مناقشة بدائل التنمية : المجتمعات التي تقاوم أو تقف على حافة النظام المهيمن ، أو المجتمعات التي تحددها استقلاليتها المزعومة أو شكل المعرفة والممارسة ، أو المجتمعات التي تحددها بشكل متزايد التعبيرات والهويات السياسية التي تتعارض مع الأمة التنموية (ينظر كوربريدج وهاريس، 2000). ولكن المجتمع يتبين أنه ـ إلى جانب مرادفاته المعجمية ، وهي التقاليد والعادات والأصالة ـ كلمة رئيسية ليس من السهل تخمين معناها (كلارك، 2000). والمجتمع مهم ـ لأنه يُنظَر إليه عادة بكونه : مركزاً للمعرفة ؛ وموقعاً للتنظيم والإدارة ؛ ومصدراً للهوية ومستودعاً للتقاليد ؛ وتجسيداً لمؤسسات مختلفة (مثل حقوق الملكية) التي تدور بالضرورة حول مسائل التمثيل والسلطة والحكم والمساءلة ؛ وهدفاً لسيطرة الدولة ؛ ومسرحاً للمقاومة والنضال (للحركة الاجتماعية ، وربما لرؤى بديلة للتنمية). وهو يحتوي ، بعبارة أخرى ، على أنواع مختلفة من الخيال . وكثيراً ما يُستَدعَى بكونه وحدة ، وكياناً غير متمايز يتمتع بسلطات جوهرية ، ويتحدث بصوت واحد إلى الدولة ، أو إلى المنظمات غير الحكومية العابرة للحدود الوطنية ، أو إلى محكمة العدل الدولية . إن المجتمعات ، بطبيعة الحال، ليست كذلك (زيرنر، 2000).

ومن بين المشاكل التي نواجهها أن المجتمع يعبر عن أنواع مختلفة تمام الاختلاف من العلاقات الاجتماعية والأشكال : من عصابة بدوية إلى قرية مستقرة إلى اتحاد من الهنود إلى شبكة افتراضية عابرة للحدود الوطنية (أو "حرب الشبكات" كما تسميها مؤسسة راند). وعادة ما يُفترض أن المجتمع يشكل التجسيد

الطبيعي لـ "المحلي" ـ تشكيلات الأسر والسلالات والبيوت الطويلة ـ التي تتمتع ببعض السيطرة الإقليمية على الموارد ـ التي تم بناؤها تاريخياً وثقافياً ـ بطرق محلية مميزة . وعلى هذا فإن المجتمع ينطوي عادة على إقليمية التاريخ ـ ("هذه هي أرضنا ومواردنا التي يمكن تتبعها في علاقة بهذه الأحداث التأسيسية") ـ والتاريخ الطبيعي ("يصبح التاريخ تاريخ شعبي وليس تاريخ علاقاتنا بالآخرين").

إن المجتمعات تصنع وتعيد صنع المطالبات التي تعدها طبيعية وبديهية من خلال تاريخها الفريد . ولهذا السبب يجب أن نفهم المجتمعات من منظور الهيمنة : فليس الجميع يشاركون أو يستفيدون على قدم المساواة في بناء المجتمعات وإعادة إنتاجها ، أو من المطالبات المقدمة باسم مصلحة المجتمع . وهذا هو بالضبط ما هو على المحك في العمل الحالي على الشعوب الأصلية والحركات الأخرى مثل حركة احتضان الأشجار سيئة السمعة أو حركة تشيبكو في شمال الهند (رانجان، 2000؛ سينها وآخرون، 1997) أو حركة أوغوني في نيجيريا (واتس، 2000). وبعيداً عن المجتمع الأسطوري للنساء المتحدات غير المتمايزات اللواتي يحتضنّ الأشجار ويعبّرن عن معارف ثانوية بديلة من أجل تنمية بديلة ـ حماية الغابات والحفاظ عليها من قِبَل النساء دفاعاً عن الحقوق العرفية ضد استخراج الأخشاب ـ لدينا ثلاث أو أربع نساء من قبيلة تشيبكو، كل واحدة منهن تقف في علاقة مختلفة تمام الاختلاف مع التنمية ، والحداثة ، والاختلاف ، والدولة والإدارة المحلية . كانت حركة لها تاريخ طويل من المشاركة في السوق ، والارتباطات بتنظيمات سياسية أخرى في جاراوال ، وتطلعات إلى الحكم الذاتي الإقليمي .

وضح واتس (2000) كيف خلقت سارو ويوا هوية أوغونية خاصة ضد شركة شل للنفط والدولة النيجيرية من أجل خلق حركة حداثية مذهلة كان هدفها ـ المزيد من ثمار الحداثة ، وليس أقل . لقد أظهر تسينج (1999) وآخرون (ينظر زيرنر، 2000) كيف أن حركات التنمية الخضراء الأصلية قد تخلق معارف وممارسات تقليدية كعملة يمكن أن يتم بها استثمار أموال التنمية . إن التقاليد أو العادات لا تلتقط بالكاد ما هو على المحك في تعريف المجتمع أو البدائل الأصلية . هناك عدد من الآثار المترتبة على فحص دور المجتمع والأصلية في بدائل التنمية .

أولاً، والأكثر وضوحًا ، أن أشكال التنظيم المجتمعي والوصول إلى الموارد تكون دائمًا محاطة بأسئلة الهوية (واتس، 2000).

ثانيًا، هذه الأشكال من الهوية (المفصلة باسم العادات والتقاليد) ليست مستقرة (تاريخها غالبًا ما يكون سطحيًا للغاية) ، وقد يتم استخدامها (يتم تفسيرها والطعن فيها) من قبل دوائر انتخابية معينة ذات مصالح خاصة .

ثالثاً، يمكن استخدام صور المجتمع ، سواء تم التعبير عنها محلياً أو وطنياً ، كوسيلة للحديث عن البدائل المختلفة للتنمية أو حتى للتنمية ومناقشتها والتنافس عليها .

رابعاً، إلى الحد الذي يمكن فيه فهم المجتمعات كونها مجالات مختلفة للسلطة ـ المجتمعات متباينة داخلياً بطرق سياسية واجتماعية واقتصادية معقدة ـ إذن إلى الحد نفسه الذي نحتاج فيه إلى أن نكون حساسين للأشكال السياسية الداخلية لاستخدام الموارد أو الحفاظ عليها (قد تكون هناك ثلاث أو أربع حركات مختلفة من قبائل تشيبكو أو أوغوني داخل هذا الصراع المجتمعي المتماسك المزعوم).

خامساً، نادراً ما تكون المجتمعات شركاتية أو معزولة ، مما يعني أن مجالات السلطة غير محلية عادةً بطريقة ما (السياحة البيئية التي تعمل من خلال الزعماء المحليين ، والنخب المحلية التي تتقاضى رواتب من الدولة أو شركات قطع الأشجار المحلية ، وما إلى ذلك).

وليس **آخرًا**، يجب أن يتم تقديم المجتمع - كموضوع للتحليل العلمي الاجتماعي أو السياسة العملية – سياسيًا ؛ ويجب فهمه من الناحية الإثنوغرافية على أنه يتكون من دوائر انتخابية وتحالفات متعددة ومتناقضة .

وهنا قد أشير إلى العمل الممتاز الذي قام به بروسيوس (1997) ولي (1996؛ 1999) في إندونيسيا ، اللذين أجريا دراسة مجتمعية مقارنة في مجتمعين محليين متشابهين ظاهريًا لإظهار كيف اختلف نوع وحقيقة المقاومة بشكل كبير بين المجتمعين اللذين كانا في كثير من النواحي مجتمعين "ثقافيين" متطابقين ، وكيف تتحول هذه الاختلافات إلى مزيج من الأحداث التاريخية الطارئة ولكنها مهمة مع ذلك . و وجد بروسيوس أن الاختلافات الجذرية في مقاومة شركات قطع الأشجار بين المجتمعين تحولت إلى تاريخهما فيما يتعلق بالقوى الاستعمارية ، وبنيتهما الاجتماعية الداخلية ، واستقلالهما وبنيتهما المؤسسية المغلقة ، ودور القوى العابرة للحدود الوطنية (البيئيون على وجه الخصوص).

والنقطة هي أن بعض المجتمعات لا تقاوم (وهو ما يخيب آمال الأكاديميين الأجانب أو المحليين) وقد لا تمتلك المعرفة المحلية ، أو قد لا تهتم بها . وعلى المنوال نفسه ، يمكن اكتشاف "التقاليد" المحلية (ليس بالضرورة من قبل المجتمع ، وغالبًا ما يكون ذلك مدفوعًا بالعمل الأكاديمي حول التقاليد المحلية المستمدة من أماكن أخرى) والتي يمكن وضعها في خدمة الظروف السياسية الجديدة التي تجد القرى والدول نفسها فيها (زيرنر، 1994). والواقع أننا نعلم أن بعض المجموعات داخل المجتمعات سعيدة بتبني الجوهرية و"التقاليد المحلية" الخاطئة التي يروج لها الناشطون أو المستثمرون الأجانب ، من أجل تعزيز النضالات المحلية . إن ما يلفت النظر في العمل النقدي حول التنمية هو الندرة الكبيرة في العمل المتعلق بالحركات والمشاريع والمجتمعات البديلة التي تجلب الحساسية الشرسة نفسها لقضايا السلطة والشفافية والمساءلة والحقوق وما إلى ذلك والتي تشكل السمة المميزة لتدقيقها في مؤسسات التنمية الرسمية .

إن كلمة "الأصلية" ـ سواء كانت تنمية أصلية أو بدائل أصلية ـ كلمة معقدة بشكل خاص في الخطاب التنموي وخطاب معاداة التنمية . ومن الواضح أنها تحمل في طياتها أعباء الأصالة والتقاليد ، ومع ذلك فقد ذكرنا جوبتا بأن "الرغبة في الأصلانية هي التي تمكن الغرب من بناء هويته الخاصة من خلال الاختلاف" (1998: 239). ويزعم جوبتا أن نشر المصطلح لا يمكن أن ينقذ إلا إذا أدركنا أن الأصلانية هي "مساحة مختلقة من الأصالة" . ولكن هل يقاوم الأصلانية دائماً الهيمنة ، وكيف تقف في علاقتها بالحداثة ؟ إن القضية الشهيرة التي شهدتها حركة الزاباتيستا في المكسيك تكشف عن أمرين : فربما يتحدث القائد الفرعي ماركوس بلغة السكان الأصليين (في هيئة ما بعد حداثية مذهلة !) ولكن من الجيد أن نتذكر أن تشياباس كانت لا يمكن تصورها خارج العمليات الديمقراطية التي انطلقت بعد مذبحة الطلاب المكسيكيين في ساحة تلاتيلوكو . وفي سيرته الذاتية الضخمة عن المكسيك ، يلاحظ إنريكي كراوس أن عام 1968 كان "نقطة الذروة للسلطة الاستبدادية وبداية انهيارها" (1999: 736). وثانياً ، لابد وأن نرجع أصل تمرد تشياباس إلى دوامة الستينيات ، التي جمعت بين الكنيسة والحركات الهندية والنشاط اليساري . لقد أشعل الأسقف رويز وحركة "الرسل" التعليمية (التي حررتها الجمعية الأسقفية في ميديلين عام 1968)، والمتمردون الماويون في مونتيري وتشيهواهوا (التي تأسست في أواخر الستينيات) الذين ساعدوا في تشكيل SLOP (مع رويز) واتحاد النقابات /الجمعية الريفية للمصالح الجماعية (ARIC) ، وبالطبع من خلال ازدهار الحركات الهندية التي اجتمعت في مؤتمر الهنود عام 1974 .

إن المسار من القوات المسلحة للتحرير الوطني إلى جيش زاباتيستا للتحرير الوطني يمكن تتبعه ، بل ويجب تتبعه ، حتى أواخر ستينيات القرن العشرين ، حتى وإن كانت الفترة بين عامي 1983 و1989، عندما عملت الأبرشية ، وجيش زاباتيستا (EZLN) ، وحزب العمال الاشتراكي الثوري ، وحزب الإصلاح الثوري ، هي الفترة التي أثبتت أنها بوتقة الثورة التي نضجت فيها أحداث عام 1994 واشتعلت في نهاية المطاف . وبعبارة أخرى ، تبدو ولاية تشياباس كحالة من التهجين المذهل والعمليات الإقليمية المعقدة التي تسمح ،

بالعودة إلى جوبتا (1998)، بلعبة الاختلاف . إن هذه القصة يمكن أن تتكرر في عدد من الظروف ، ولكنها جميعها ذات أهمية خاصة بالنسبة للجغرافي الثقافي لأنها تسلط الضوء على السياسات الثقافية للإقليمية ، والصراعات بين الفضاءات المختلفة والسياسات التمثيلية (ينظر برايان، 2001؛ برايسك، 2000).

إن **الأصالة** و**الهوية** و**المجتمع** هي، بطبيعة الحال ، جوهر بناء الأمة ، ومن نقاط القوة في العمل الجغرافي الثقافي في مجال التنمية أنه أجبرنا على إعادة التفكير في العلاقات بين الأمة والتنمية . كان مشروع التنمية ، وما يزال ، يدور حول مهمة وضع العقل في خدمة الأمة بقدر ما يدور حول الاقتصاد . على سبيل المثال ، تحدثت السياسات الزراعية في الهند بقوة عن الحاجة إلى بناء مجتمع متخيل في أعقاب عصر متعدد الثقافات . إن عملية بناء الأمة أثبتت أنها عملية عنيفة ومتناقضة ، ولا سيما في سياق القوى والتدفقات العالمية التي خلقت وصنعت أراضٍ (وهويات إقليمية) تتعارض مع فكرة الأرض والهوية الوطنية (إجناتييف، 1994؛ 1999؛ واتس، 2000) . ولهذا السبب فإن بعض أهم أعمال الجغرافيا الثقافية المتعلقة بالتنمية تحدث على وجه التحديد في المناطق الحدودية بين التنمية والأمة ، والتنمية والمواطن ، والتنمية والحقوق (بيرنال، 1997؛ موهان، 2000؛ رادكليف، 1999؛ شيك وهاجيس، 2000؛ واتس، 1998) .

الحداثة المتعددة ، الهجائن والكوزموبوليتانيون تدفعنا النظرية الثقافية إلى دراسة كيفية تفاعل "جاذبية التشابه وقوى إحداث الاختلاف" بطرق محددة في ظل متطلبات التاريخ والسياسة لإنتاج حداثات بديلة في مواقع وطنية وثقافية مختلفة . (ديليب جاونكار، 2001) . إذا كانت التنمية عملية جدلية حاسمة - تمثيل ذاتي للحداثة يشير إلى الآخر غير المتطور، وينتقل بدوره إلى الآخر المحلي ويؤهله ، بطريقة قد تشكل ، بل وتزعزع استقرار، ذلك التمثيل الذاتي (!) - فليس من المستغرب إذن أن يرى جغرافيو ثقافة التنمية على الأرض كنوع من الاختلاط والتوافق والتخصيب المتبادل بدلاً من التقليد أو التكرار الخام .

إن الهجين هو الاسم المطلوب (بابها، 1989؛ كانكليني، 1996؛ فيرجسون، 1999؛ جيلروي، 1993). ويشتمل الهجين على إقليم فكري معين ينظر إلى البيئات ما بعد الاستعمار كونها أراضٍ حدودية ومساحات هامشية ، مليئة بعدم الاستقرار بالنسبة للغرب الذي ينشأ في وجهة نظر سعيد (2000) من المنفى والنزوح الناجم عن اقتصاد ثقافي وسياسي عالمي . ويصبح وصف جوبتا (1998) للمعارف الزراعية التي تمزج بين الممارسات الخلطية والعلمية ـ وحدة حية من عدم التناسب ـ مكونًا في الواقع لما يعنيه أن تكون ما بعد استعماريًا . كما يقول : إن هذا الاختلاط والتعايش غير الملحوظ بين المعتقدات غير القابلة للقياس هو الذي يجعل من المستحيل وضع ... الفلاحين كونهم يشغلون مساحة من الاختلاف الخالص... وكونهم من المستعمرين المهجنين والمختلطين وغير المناسبين ، فإنهم يدخلون في حضور مزعج يقاطع باستمرار السرديات الخلاصية للغرب .(1998 :232)

إن الحركة المتواصلة في الترجمة والمحاكاة (بهابها، 1989) لا تزعزع فقط المفاهيم المكانية للثقافة والأمة وما إلى ذلك ، بل إنها تفترض وجود ما قد نسميه أشكالاً غير كانطية من العالمية . إن الكوسموبوليتانية ، مع إشارتها الواضحة إلى التجربة الأوروبية ، تُستخدم الآن لتحديد الكوزموبوليتانية ما قبل الاستعمار أو ما قبل الحداثة خارج الغرب ـ على سبيل المثال ، تداول الشعر السنسكريتي في مختلف أنحاء آسيا في الألفية الأولى ـ والرأسمالية الكوزموبوليتانية المعاصرة غير الغربية ـ على سبيل المثال ، رواية ديوف (2000) عن الشبكة الدينية الاقتصادية العالمية للموريديس الريفية . وتشير الكوزموبوليتانية هنا إلى الشعور بالحماس للاختلافات المألوفة (ضد ثقافة متعددة الألوان موحدة) وإلى بعض الشعور بالمواطنة العالمية (برينان، 2001).

وهذه هي الكوزموبوليتانية ليست العالمية والعقلانية والتقدم ، بل كوزموبوليتانية ضحايا الحداثة ، وهو ما يسميه بولوك وآخرون "الحداثة الأقلوية" (2000: 582) . ولسبب وجيه قد يتصور المرء أن هذه حالة مرعبة من تحويل المحنة إلى منفعة . والواقع أن دور الدولة القومية في هذه التعبيرات غالباً ما يكون غامضاً ، ولكنها تتحدث بوضوح في الوقت نفسه إلى أشكال عالمية من الحكم خارج ما يسميه برينان "الدول القابلة للإدارة" ، وإلى الاعتراف بالتنمية المحلية التي لا يمكن تفسيرها خارج العولمة ، كما يلاحظ ديوف . وهنا تركز بعض الأعمال الأكثر إثارة للاهتمام ليس كثيراً على المعارف السلطوية للمؤسسات العالمية ، بل على القوة الخطابية لأفكار بعينها تنتقل عبر الفضاء من خلال شبكات عابرة للحدود الوطنية ، سواء كانت منظمات غير حكومية دولية ، أو جهات مانحة ، أو شبكات عالمية للمناصرة .

تؤكد هذه الأعمال على قوة بقاء المحلي في مواجهة تدفقات التنمية العالمية التي ليست ثابتة أو مجسمة ، ولكن يمكن التحايل عليها أو مواجهتها . قدم ثاير (2001) وصفًا غير عادي لحركة النساء الريفيات اللواتي لا يملكن أرضًا في شمال شرق البرازيل القاحل ، موضحا الحركة المزدوجة للقوى العالمية التي يمكنها في الوقت نفسه استبعاد اقتصاديًا وتمكين رمزيًا أو خطابيًا . يمكن أن تكون سيرتاو البرازيلية بسهولة حالة حزينة أخرى من "الثقوب السوداء" التي ذكرها كاستيلز (1998) داخل مجتمع الشبكات العالمية . لكن ثاير يوضح كيف أن العاملات الريفيات مندمجات بقوة في التدفقات العالمية وقادرات على استخدام الحركات والموارد عبر الوطنية - عمل جوان سكوت على وجه الخصوص ! - لتسهيل أنواع جديدة من التعبئة التي هي في الوقت نفسه هجينة ومترابطة .

بدلاً من محو المحلي أو تهميش حركة "هامشية" ، ساعدت التدفقات عبر الوطنية للأفكار والموارد في تفجير "جمهور ثانوي" . هل كل هذا العمل يصب في صالح فكرة الحداثات البديلة أو التعددية أو يؤكدها ؟ وما الذي قد يعنيه ذلك بالنسبة للتنمية ؟ لا شك أن هناك منطقاً لا مفر منه قادنا من طرح التنمية بكونها شكلاً من أشكال الحداثة إلى الاعتراف بأن ما هو على المحك في عالم العولمة وصناعة التنمية العالمية هو خلق حداثات بديلة . ولكن طرح مثل هذا الادعاء بعيد كل البعد عن بعض أعمال ما بعد التنمية . إن التفكير في الحداثات البديلة يعني الاعتراف بأن الحداثة أمر لا مفر منه ، وكما يقول جاونكار (2001: 1)، يعني الكف عن التكهنات بشأن نهايتها . وعلى نحو مماثل ، عندما يقول ديوف (2000) إن العالمية التي يتسم بها تجار موريدس السنغاليون الريفيون الذين يديرون الآن شبكات اقتصادية عالمية متطورة في تورينو وباريس ونيويورك لا تستمد قوتها من المسار الغربي للحداثة فحسب ، فإنه لم يفعل شيئاً سوى تأكيد قوى التراكم الرأسمالي غير الغربي (في الواقع ، يبدو مقاله أشبه بلقاء القومية الأفريقية بغرفة التجارة !). وكل هذا يعني أن قوى الحداثة الرأسمالية لم تتضاءل . ألا يمكن قراءة ديوف كونه شكلاً من أشكال أخلاقيات فيبر البروتستانتية ("الأخلاق الإسلامية وصعود الرأسمالية") ؟

يقول شاكرابارتي في نهاية كتابه "ما بعد الاستعمار Provincializing Europe (2000) "إن مهمته كانت خلق أنساب مترابطة ومنفصلة للفئات الأوروبية للحداثة السياسية ، للحفاظ على التوتر في الحوار الضروري بين التاريخ العالمي لرأس المال ("التاريخ الأول") والطرق المتنوعة للوجود البشري ("التاريخ الثاني") . ولكن ما الذي أسفرت عنه هذه التفرقة بالضبط فيما يتعلق بآفاق هيمنة ممارسة التنمية على الأرض ؟ أخشى ألا يكون هناك الكثير . وعلى المنوال نفسه ، يبحث جيبسون جراهام وروتشيو (2001)، في إعادة قراءة نقدية "ما بعد بنيوية" لعملي ، بشكل يائس عن بعض المجالات التي توجد فيها اللارأسمالية بمنأى عن القوى الساحقة للرأسمالية (كما يفسرون تحليلي) . سواء كانت قراءتهم صحيحة أم خاطئة - أود أن أقول من باب التوضيح أن بعض خيوط الماركسية كانت مهتمة دائمًا بالتنوع والمساحات المفتوحة داخل الرأسمالية

للإنتاج غير الرأسمالي ، وأن تفسيرهم لماركسيتي خاطئ تمامًا - فإن هذا لا يهم أكثر من حقيقة أنهم لا يسعون إلى التخلي عن التقدم والتنمية ، بل يحاولون فهم إمكانيات أشكال غير استغلالية وعادلة للثروة المنتجة ، والتي تبدو مثل معظم نظرية التنمية التقليدية اليسارية الوسطية .

ومن المدهش أيضًا أن الإبداع الثقافي و"التكيف الإبداعي" (Gaonkar، 2001) اللذين تم التأكيد عليهما في هذا العمل يحملان علامة مميزة من الألفة الكبيرة . في قراءة جيبسون جراهام وروتشيو لعملي في غامبيا ، فإن عصابات العمل النسائية والنضالات حول العقد الزوجي (على الرغم من الخصوصية الثقافية) هي قصص مألوفة جدًا . وبعد قراءة رواية تشاكرابورتي عن كلكتا ، لم يتبق لدينا إحساس بالهجينية أو الاختلاف ، بل الأصداء غير العادية التي تصاحب رواية مارشال بيرمان عن الحداثة (الغربية) . ويتساءل المرء عما إذا كانت إعادة السرد والهجينية والرأسمالية الكوسموبوليتانية قادرة حقاً على إثبات الادعاء بأن "ما ليس حديثاً تماماً" يعطل مسيرة التقدم الراضية (جوبتا، 1998: 233) أو يزعزع "الفعالية التمثيلية لعلاقات التفاوت العالمي" (1998: 231).

وفي بعض الأوساط ، إذن ، أصبحت جغرافية ثقافة التنمية ، إلى جانب الكثير من النظريات ما بعد الاستعمار وما بعد البنيوية ، تعترف على مضض بعالمية الحداثة الرأسمالية . لا شك أن هناك توتراً واضحاً بين أولئك الذين يقفون في زاوية ناقدة لعصر التنوير الغربي والذين يروجون لحداثة ما بعد الحداثة الشعبية ، وأولئك الذين يعترفون بحتمية الحداثة ويستحضرون تعدد أشكال الحداثة الأخرى . ففي الأولى هناك خطر الأسوأ المتمثل في قصر النظر الشعبي . وفي الثانية هناك الأمل العقيم في أن يكمن في إعادة سرد الهيمنة الغربية (اكتشاف أشكال الحداثة البديلة) نوع من التكافؤ الحضاري . ويميل كل من الطرفين إلى إخفاء الحقائق الرهيبة المتمثلة في التفاوت الاقتصادي العالمي غير المسبوق والعنف الفظ الذي مارسته إمبراطورية القرن الحادي والعشرين . وربما يبتسم منظر الحداثة في خمسينيات القرن العشرين ابتسامة ساخرة .